

البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

البيانات المالية

31 كانون الأول 2023



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للبنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية ("البنك")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2023 وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم تغطيها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق

الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت بحسب تقديرنا المهني الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، تم تقديم وصف للكيفية التي عالج بها تدقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا المذكورة في فقرة مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناءً على ذلك، تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات مصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما فيها الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية المرفقة.



تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغفلة عامة سورية (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

الأمر الهامة في التدقيق (تتمة)

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة	<p>تعتبر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من الأمور الهامة في البنك، وذلك لقيام المساهمين المؤسسين بدعم المركز المالي للبنك من خلال منحه قرض حسن خلال وبعد فترة التأسيس بغرض تسهيل عمليات تسديد المبالغ المستحقة على البنك.</p> <p>بلغت قيمة القرض الحسن خلال عام 2023 مبلغ 23,727,622,422 ليرة سورية، بالإضافة لذلك قام المساهمون المؤسسون بالتنازل عن جزء من هذا القرض الحسن بقيمة 15,396,682,108 ليرة سورية.</p> <p>قامت إدارة البنك خلال العام السابق بقيد تنازلات المساهمين التي تمت خلال عام 2022 في حساب الأرباح المدورة مباشرة، في حين قامت بقيد التنازلات التي تمت خلال عام 2023 من خلال قائمة الدخل انسجاماً مع متطلبات المعايير الدولية، مما استدعى إعادة عرض أرقام المقارنة لعام 2022 لتتناسب مع عرض البيانات المالية لعام 2023، وقد كان لهذا التغيير في المعالجة المحاسبية أثر هام على قائمة الدخل.</p> <p>ونظراً لأهمية هذه المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، فقد تم اعتبار هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق.</p> <p>تم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الإيضاحين (15) و(30) على التوالي حول البيانات المالية للبنك.</p>	<p>تضمنت اجراءات التدقيق إلى جانب الأمور الأخرى، مراجعة كافة عمليات التمويل المقدمة من قبل المساهمين المؤسسين، كما تمت مراجعة المبالغ المتنازل عنها والحصول على أدلة تدقيق كافية للتأكد من تحققها وقيمتها وتوقيتها.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك قمنا بدراسة أثر التغيير في المعالجة المحاسبية على البيانات المالية المعاد عرضها للبنك ومراجعة الإفصاحات المتعلقة بها وتقييم مدى كفاية الإفصاحات وملامتها مع معيار المحاسبة المالي رقم 1.</p>

أمر آخر

إن البيانات المالية للبنك للفترة منذ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر رأي غير معدل حول تلك البيانات المالية بتاريخ 23 آذار 2023.

ختم

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2023
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2023، خلاف البيانات المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توفرها، وعند القيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم تغطيها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ. عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرياً إذا كانت، بشكل فردي أو مجتمعة، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

➤ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف، أو تجاوز للإجراءات الرقابية.

➤ الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.

ر

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود شك جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة من بين عدة أمور بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.
- كذلك، نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأنها نتواصل معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية أن لزم الأمر.
- من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، الأمور التي نحدد أنها الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بتصنيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحل الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن أي منها، أو في الحالات النادرة جداً، عندما نرى أن الأمر لا ينبغي أن يتم الإفصاح عنه في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يُتوقع أن تزيد على المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

مجد الدين الشهوان

دمشق - الجمهورية العربية السورية
14 نيسان 2024



البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول 2023

2022	2023	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
27,462,751,586	102,472,851,773	3	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
14,935,796	12,929,609	4	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	2,012,845,512	5	موجودات ثابتة
2,817,787,250	6,963,255,173	6	موجودات غير ملموسة
960,345,680	8,054,535,687	7	حق استخدام الأصول
18,434,103	8,073,263	8	موجودات ضريبية مؤجلة
217,041,409	88,435,809	9	موجودات أخرى
288,048,970	1,471,191,047	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
-	7,400,978,639	11	مجموع الموجودات
31,779,344,794	128,485,096,512		المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين المطلوبات
-	11,833,695,532	12	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
-	148,045,529	13	تأمينات نقدية
-	1,383,588	14	مخصصات متنوعة
5,178,681,558	42,469,945,386	15	مطلوبات أخرى
5,178,681,558	54,453,070,035		مجموع المطلوبات
-	611,833,921	16	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
-	32,093	17	حسابات الاستثمارات المطلقة
-	611,866,014		احتياطي مخاطر استثمار
5,178,681,558	55,064,936,049		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
-	-		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
25,000,000,000	25,000,000,000	18	حقوق الملكية
-	39,125,036	19	رأس المال المكتتب به والمدفوع
-	39,125,036	19	احتياطي قانوني
(852,264,049)	(667,869,359)		احتياطي خاص
2,452,927,285	49,009,779,750		الخسائر المتراكمة المحققة
26,600,663,236	73,420,160,463		الأرباح المدورة غير المحققة
31,779,344,794	128,485,096,512		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية

المدير المالي
فادي النجار

الرئيس التنفيذي
أمير رهوان

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد أنس حمد الله

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية

بيان الدخل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 (معاد عرضها) إيضاح 2.2 ليرة سورية	إيضاح 2023	ليرة سورية	
-	21,464,035	20	الإيرادات إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	21,464,035		اجمالي الإيرادات من الأنشطة التمويلية
-	(320,926)		حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من الربح المشترك مع احتياطي مخاطر الاستثمار
-	(32,093)	17	احتياطي مخاطر الاستثمار
-	(288,833)	21	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
-	21,143,109	22	اجمالي حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
-	204,116,437	23	صافي إيرادات الخدمات المصرفية
(254,338,250)	(1,778,322,305)		الخسائر الناجمة عن فروقات أسعار الصرف
2,452,927,285	46,556,852,465	29	أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي
-	(430,667)		خسائر أخرى
2,198,589,035	45,003,359,039		صافي الأرباح التشغيلية
5,924,566,084	15,396,682,108	15	تنازل المساهمين المؤسسين عن جزء من القرض الحسن
8,123,155,119	60,400,041,147		إجمالي الدخل الخاص بالبنك
(993,112,736)	-		المصرفيات
(4,064,193,075)	(8,849,942,127)	24	مصاريف التأسيس
(448,351,668)	(1,279,229,779)		نفقات الموظفين
(946,639,476)	(3,246,360,418)	25	استهلاكات وإطفاءات
(25,725,722)	(76,405,996)	26	مصاريف إدارية وعمومية
(6,478,022,677)	(13,451,938,320)		مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,645,132,442	46,948,102,827		إجمالي المصرفيات
217,041,409	(128,605,600)	9	الربح قبل الضريبة
1,862,173,851	46,819,497,227		(مصروف) إيراد ضريبة الدخل
			صافي ربح السنة
7.45	187.28	27	حصة السهم من ربح السنة

المدير المالي
فادي الفجار

الرئيس التنفيذي
أمير رهوان

رئيس مجلس الإدارة
محمد أنس حمد الله

إن الإيضاحات المرفقة من I إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

مجموع حقوق الملكية	الأرباح المدورة غير المحققة	الأرباح المدورة (الخسائر المتراكمة) المحققة	ربح السنة	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به والمدفوع	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
26,600,663,236	2,452,927,285	(852,264,049)	-	-	-	25,000,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2023
46,819,497,227	-	-	46,819,497,227	-	-	-	ربح السنة
-	46,556,852,465	184,394,690	(46,819,497,227)	39,125,036	39,125,036	-	تخصيص ربح السنة
73,420,160,463	49,009,779,750	(667,869,359)	-	39,125,036	39,125,036	25,000,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2023
25,000,000,000	-	-	-	-	-	25,000,000,000	للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022
(261,510,615)	-	(261,510,615)	-	-	-	-	إكتتابات رأس المال
1,862,173,851	-	-	1,862,173,851	-	-	-	تكاليف اصدار الأسهم
-	2,452,927,285	(590,753,434)	(1,862,173,851)	-	-	-	ربح السنة المعاد عرضه (ايضاح 2.2)
-	-	-	-	-	-	-	تخصيص ربح السنة
26,600,663,236	2,452,927,285	(852,264,049)	-	-	-	25,000,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2022

المدير المالي
فادي التجار

الرئيس التنفيذي
أمير زهوان

رئيس مجلس الإدارة

د. محمد أنس حمد الله

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكّل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 (معاد عرضها) ايضاح 2.2 ليرة سورية	ايضاح 2023 ليرة سورية		
1,645,132,442	46,948,102,827		التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية
			صافي الربح قبل الضريبة
448,351,668	1,279,229,779		تعديلات لبنود غير نقدية
25,725,722	76,405,996	26	استهلاكات وإطفاءات
-	430,667		مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,523,479	-		خسائر استبعاد أصول غير ملموسة
(2,452,927,285)	(46,556,852,465)	29	تكلفة الأجرة
(5,924,566,084)	(15,396,682,108)	15	أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي
-	320,926		تنازل المساهمين المؤسسين عن جزء من القرض الحسن
(6,255,760,058)	(13,649,044,378)		العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
-	(2,017,126,830)		صافي الخسارة قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(288,048,970)	(1,183,142,077)		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
-	(397,000,000)	3	الزيادة في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	148,045,529	13	الزيادة في الموجودات الأخرى
779,884,039	28,299,936,424		الزيادة في الاحتياطي النقدي الإلزامي
(5,763,924,989)	11,201,668,668		الزيادة في التأمينات النقدية
			الزيادة في المطلوبات الأخرى
(960,719,680)	(7,317,261,536)	7	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
(3,225,026,500)	(5,191,660,000)	6	التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية
-	(5,440,587,449)		شراء موجودات غير ملموسة
(4,185,746,180)	(17,949,508,985)		شراء موجودات ثابتة
			الزيادة في الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
25,000,000,000	-		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(261,510,615)	-		التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية
(61,696,000)	(36,000)		راس المال المدفوع
-	611,545,088		تكاليف إصدار الأسهم
-	11,833,695,532		مدفوعات عقود الأجار
10,069,025,353	22,609,664,345		حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
34,745,818,738	35,054,868,965		صافي الزيادة في الحسابات الجارية
			قرض حسن من المساهمين المؤسسين
2,707,265,535	46,374,806,442		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
27,503,413,104	74,681,835,090		تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
-	27,503,413,104	28	صافي الزيادة في النقد وما في حكمه خلال السنة
27,503,413,104	102,185,248,194	28	النقد وما في حكمه في بداية السنة
			النقد وما في حكمه في نهاية السنة

المدير المالي
فادي النجار

الرئيس التنفيذي
أمير زوهوان

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد أنس حمد الله

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 38 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة

البنك الوطني الإسلامي ("البنك") هو شركة مساهمة مغلقة عامة سورية ش.م.م.ع.س تم الترخيص لها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (36) م.و الصادر بتاريخ 14 نيسان 2021 وبموجب السجل التجاري رقم (19560) الصادر بتاريخ 30 كانون الأول 2021، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية وقانون النقد الأساسي رقم 23 للعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

انعقدت الهيئة العامة التأسيسية للبنك بتاريخ 30 تشرين الثاني 2021 (تاريخ التأسيس) وأقرت الإعلان عن تأسيس البنك، كما تم انتخاب مجلس الإدارة الأول، تم تسجيل البنك في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي بموجب القرار رقم 1126/ل أ، الصادر عن لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 17 آب 2023.

قام المصرف بمباشرة أعماله الفعلية بتاريخ 15 تشرين الأول 2023 بعد استكمال كافة متطلبات مصرف سورية المركزي. تم تأسيس البنك برأس مال مقداره 25,000,000,000 ليرة سورية موزع على 250,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو المزرة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

غاية البنك تقديم الخدمات البنكية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 5 آذار 2024.

هيئة الرقابة الشرعية

ينص المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 ضمن المادة 10/ على تشكيل هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من علماء الفقه والشريعة والقانون يتم تعيينها من قبل الهيئة العامة للمساهمين، كما ينص قرار مجلس النقد والتسليف رقم 50/م ن بتاريخ 16 نيسان 2020 على زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ليصبح خمسة أعضاء، ويكون رأيها ملزماً للبنك الإسلامي، وتتولى هذه الهيئة:

- مراقبة أعمال البنك الإسلامي وأنشطته من حيث توافقها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأنشطته وأعماله.
- النظر في أية أمور تكلف بها من قبل مجلس الإدارة أو وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي.

لا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها خلال مدة التعيين إلا بقرار من قبل الهيئة العامة للمساهمين.

يتوجب على إدارة البنك إعلام مصرف سورية المركزي بقرار تعيين هيئة الرقابة الشرعية أو عزلها أو عند إجراء أي تعديل في تكوينها.

وافق مجلس النقد والتسليف بقراره رقم 168/م ن بتاريخ 3 نيسان 2023 على طلبات الترشيح المقدمة من مجلس الإدارة لعضوية هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك الوطني الإسلامي لولاية مدتها 3 ثلاثة أعوام، والتي تم المصادقة عليها خلال الهيئة العامة.

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من السادة :

1- الدكتور أحمد سامر القباني

2- الدكتور فريد الخطيب

3- الأستاذ عبد الوهاب الشماح.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، وطبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وحسب القوانين والتعليمات البنكية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يستخدم البنك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

- تم عرض البيانات المالية بالليرة السورية وهي العملة الرئيسية للبنك.

- تبدأ السنة المالية للبنك في 1 كانون الثاني من كل سنة ميلادية وتنتهي في 31 كانون الأول من نفس السنة باستثناء السنة الأولى التي تبدأ اعتباراً من تاريخ إعلان تأسيس البنك نهائياً وتنتهي في 31 كانون الأول من السنة التالية.

- تم مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق المساهمين وما يخص حسابات الاستثمار المطلقة عند عرض البيانات المالية للبنك والافصاحات ذات الصلة.

2.2 إعادة عرض البيانات المالية

قام البنك خلال العام السابق بقرينة تنازلات المساهمين المؤسسين التي تمت خلال عام 2022 في حساب الأرباح المدورة مباشرة، في حين قام بقرينة التنازلات التي تمت خلال عام 2023 من خلال قائمة الدخل انسجاماً مع متطلبات المعايير الدولية، بناء عليه قام البنك بإعادة عرض أرقام المقارنة للعام 2022 لتتناسب مع عرض البيانات المالية لعام 2023.

فيما يلي أثر إعادة العرض على بيان الدخل وعلى حصة السهم من ربح السنة:

الأثر على بيان الدخل (زيادة)

منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022	
ليرة سورية	
5,924,566,084	تنازل المساهمين المؤسسين عن جزء من القرض الحسن
5,924,566,084	اجمالي الدخل الخاص بالبنك
5,924,566,084	صافي ربح السنة

الأثر على حصة السهم من ربح السنة (زيادة)

منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022	
ليرة سورية	
23.7	حصة السهم من ربح السنة

لا يوجد أثر لإعادة العرض على قائمة حقوق المساهمين وعلى قائمة التدفقات النقدية للبنك.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية والمعايير الجديدة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم إتباعها في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022. باستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2023.

معيار المحاسبة المالي رقم 39 – التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي) معيار المحاسبة المالي رقم 39 "المتعلق بالتقرير المالي للزكاة" في عام 2021. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة التي تترتب على مختلف أصحاب المصالح لدى المؤسسة المالية الإسلامية، هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 9 "الزكاة"، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية والمنفصلة لتلك المؤسسات. ولا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. ويجب على المؤسسة المالية الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة.

لم يكن لتطبيق هذا المعيار أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

معيار المحاسبة المالي رقم 41 – التقرير المالي المرحلي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي) معيار المحاسبة المالية رقم 41 في عام 2023 هذا المعيار يحدد مبادئ التقرير المالي المرحلي لجميع المؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي)، كما يجب أن يقرأ مع المعايير المحاسبية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي) ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً. وبطبق هذا المعيار على المؤسسات التي يطلب منها إعداد التقارير المالية المرحلية وفقاً للقانون الساري وتوجيهات الجهات الرقابية ذات العلاقة أو المؤسسات التي تختار طوعاً إعداد التقارير المرحلية ونشرها.

لم يكن لتطبيق هذا المعيار أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

معيار المحاسبة المالي رقم 44 - تحديد السيطرة على الموجودات ومشروعات الأعمال

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي) المعيار المحاسبي المالي رقم 44 في 26 كانون الأول 2023. يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ السيطرة على الموجودات، أي تحمل المخاطر الناشئة عنها والعوائد المتولدة منها، بما في ذلك الأدوات المالية المتعلقة بالأصول مثل الصكوك، والترتيبات التشاركية مثل المضاربة والمشاركة والوكالة. كما يتناول المعيار الحالات التي تفقد فيها المؤسسة السيطرة على الموجودات.

يحدد هذا المعيار أيضاً مبادئ تقييم الحاجة إلى توحيد القوائم المالية في حالة سيطرة المؤسسة على مشروع الأعمال وذلك في شكل كيان قانوني مستقل. يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ عند إصداره.

لم يكن لتطبيق هذا المعيار أثر جوهري على البيانات المالية للبنك.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير نافذة التطبيق

معيير المحاسبة المالي رقم 1 (معدل 2021) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – "المتعلق بالعرض العام والإفصاحات في البيانات المالية" في سنة 2021 بهدف هذا المعيار إلى تحديد وتحسين متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ووفقاً للتعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يعد من أهم التغييرات الجوهرية في المعيار:

- أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- إدخال تعريف أشباه حقوق الملكية، والذي يتضمن حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة والمعاملات المشابهة له بطبيعتها .
- تعديل وتحسين التعريفات بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الصادرة.
- إدخال مفهوم الدخل الشامل.
- يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة.
- إلغاء القوائم المالية المتعلقة بالزكاة والتبرعات الخيرية وعرضها ضمن الإفصاحات حول البيانات المالية.
- إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعدل.
- تعديل فقرة المعايير المحاسبية وإدخال مفهوم معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء.
- تحسين الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية.
- تحسين التقارير المالية فيما يتعلق بالعملة الأجنبية، والتقارير القطاعية.
- تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث يتعلق بالوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لا تعد البيانات المالية التوضيحية جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.
- يقوم البنك بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية، ويتوقع بعض التغييرات في طرق العرض والإفصاح للبيانات المالية للبنك.

معيير المحاسبة المالي رقم 40 – إعداد التقارير المالية لنظام نوافذ التمويل الإسلامي

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) معيار المحاسبة المالي رقم 40 "المتعلق بنوافذ التمويل الإسلامي" في عام 2021. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بنوافذ التمويل الإسلامي، يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ التمويل الإسلامي. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 18 "الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من خلال المؤسسات المالية التقليدية"، سيكون هذا المعيار إلزامي للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير على البيانات المالية للبنك .

معيير المحاسبة المالي رقم 42 – العرض والإفصاح في البيانات المالية لمؤسسات التكافل

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم 42 في عام 2022. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 12 السابق "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية". الهدف من هذا المعيار هو تحديد المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية، والحد الأدنى من متطلبات محتويات البيانات المالية والإفصاح عنها والهيكل الموصى به للبيانات المالية التي تسهل العرض العادل بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد لمؤسسات التكافل. يجب أن يكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025 مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيقه جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية 43 – محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير نافذة التطبيق (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم 43 - محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 43 في عام 2022 الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ الاعتراف وقياس ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية بهدف تمثيل المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة لأصحاب المصلحة المعنيين. يجب قراءة المعيار بالاقتران مع معيار المحاسبة المالي رقم 42 "العرض والإفصاح في البيانات المالية لمؤسسات التكافل". يسري هذا المعيار للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2025 مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم اعتماده جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية 42 "العرض والإفصاحات في البيانات المالية لمؤسسات التكافل".

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير على البيانات المالية للبنك

معيار المحاسبة المالي رقم 45 - أشباه حقوق الملكية بما في ذلك حسابات الاستثمار

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 45 في عام 2023. يحدد هذا المعيار مبادئ التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية (بصفة شريك عامل غالباً)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق المساهمين. حيث أن هذه الأدوات (بما في ذلك حسابات الاستثمار المطلقة) عادة ما تصنف داخل الميزانية وتسجل "أشبه حقوق الملكية".

يوفر هذا المعيار أيضاً الضوابط العامة للمحاسبة عن البنود داخل الميزانية لأدوات الاستثمار التشاركية وأشبه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. كما يتناول المعيار التقرير المالي المتعلق بأدوات أشباه حقوق الملكية الأخرى وبعض القضايا المحددة. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026 مع السماح بالتطبيق المبكر.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

معيار المحاسبة المالي رقم 46 - الموجودات خارج بيان الميزانية الخاضعة للإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 46 عام 2023. يحدد هذا المعيار ضوابط توصيف الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة، والمبادئ ذات الصلة بالتقارير المالية بما يتوافق مع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أياً. يشمل المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض جوانب إعداد التقارير المالية المحددة مثل الانخفاض في القيمة والالتزامات المنقولة بالأعباء المترتبة على المؤسسة. كما يتضمن هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح، بما يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل "العرض والإفصاح العام في البيانات المالية".

فيما يتعلق ببيان التغيرات في الموجودات خارج بيان المركز المالي الخاضعة للإدارة. يحل هذا المعيار، إلى جانب معيار المحاسبة المالي رقم 45 "أشبه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، محل معيار المحاسبة المالي رقم 27 السابق "حسابات الاستثمار". يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026 بالتزامن مع تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 45 - أشباه حقوق الملكية.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

معيار المحاسبة المالي رقم 47 - تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 47 في عام 2023. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على جميع التحويلات الداخلية للموجودات بين الأوعية الاستثمارية في المؤسسة المالية الإسلامية. يطبق هذا المعيار على جميع عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية المتعلقة بحقوق الملكية للمساهمين وأشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة وتشمل الموجودات النقدية وغير النقدية. ويطلب المعيار تبني وتطبيق سياسات محاسبية لهذه التحويلات متسقة ومتوافقة مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ويصف متطلبات الإفصاح العامة. يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2026 ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 21 السابق - "الإفصاح عن تحويل الموجودات".

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.5 استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات وافتراضات تؤثر في قيمة الإيرادات والمصروفات، والموجودات والمطلوبات، والإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية والمطلوبات الطارئة المفصح عنها في البيانات المالية. إن ضبابية الرؤية حول هذه الفرضيات والتقديرات قد تؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهريّة في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية في السنة المالية اللاحقة وهي كما يلي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بتقدير مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة البنك متأكدة من أن البنك لديه الموارد الكافية لتساعده على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور، وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأي أمور جوهريّة من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

يقوم البنك بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل يومي لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل بناءً على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. ويقوم باحتساب المخصصات الملائمة لذلك بشكل دوري وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية يقوم البنك بتقييم وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من الموثوقية وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر المتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

المعالجة الزكوية والضريبية

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق في حال توافر شروط وجوب الزكاة، تم احتساب الزكاة وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد بلغت قيمة الزكاة على أسهم البنك الوطني الإسلامي مبلغاً قدره 1,787,325,535 ليرة سورية، وتبلغ حصة السهم من الزكاة 7.15 ل.س، كما بلغت قيمة وعاء الزكاة 69,356,831,023 ليرة سورية، وهي الزكاة المستحقة على السهم في حال كانت نية المساهم عند شرائه للسهم هي الحصول على النماء،

وقد تم احتساب قيمة الزكاة على أسهم البنك الوطني كما يلي :

$$\text{نصيب زكاة الأسهم بغرض الإقتناء (حول شمسي) = وعاء الزكاة * 2.577 \%}$$

$$\text{نصيب زكاة الأسهم بغرض الإقتناء (حول شمسي) = 69,356,831,023 * 2.577 \% = 1,787,325,535 ليرة سورية مقربة لأقرب عدد صحيح.}$$

$$\text{نصيب زكاة السهم الواحد (حول شمسي) = نصيب زكاة الأسهم / عدد الأسهم}$$

$$\text{نصيب زكاة السهم الواحد (حول شمسي) = 1,787,325,535 / 250,000,000 = 7.15 ليرة سورية.}$$

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.5 استخدام التقديرات (تتمة)

الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية

هي عبارة عن إيرادات غير شرعية ناشئة عن معاملات مخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية على سبيل المثال (فوائد تم دفعها من قبل المصارف المراسلة على الحسابات الجارية) وقد تم تجنبها من الأرباح لصرفها في وجوه الخير بعد الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية. لم يتم خلال عام 2023 تجنب أية أرباح لعدم وجود أية أرباح ناشئة عن أعمال مخالفة للشريعة الإسلامية.

القيمة العادلة للموجودات المالية

تستخدم أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ إعداد البيانات المالية في أسواق نشطة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لها أسعار سوقية. في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو أن السوق غير نشط يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه، يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة قام البنك بحساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الدولية ومقارنتها بتعليمات مصرف سورية المركزي.

منهجية تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (30) نموذج "الخسائر الائتمانية" في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

• تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للبنك والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف الآخر. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدئي.

يعتمد التغيير بين المرحلة 2 والمرحلة 3 على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. ان طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 30.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.5 استخدام التقديرات (تتمة)

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

• عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة. إن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهرية. احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظات.

يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة. إن التقديرات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصصة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي) إن تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة. تشمل هذه السيناريوهات على تغيرات هبوط إضافية بشكل سنوي على الأقل وبما تقتضي الحاجة لذلك.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقاً لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

• تعريف التعثر

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بأنه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

• العمر المتوقع

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار أقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع التدفقات النقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناءً على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية

التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء التعاملات. أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها كما يلي:

تثبت المبالغ بتحويلها إلى عملة البيانات المالية بتطبيق سعر الصرف السائد عند التسليم. في حال إجراء عمليات مضاربة أو مشاركة بعملة القوائم المالية يتم رد رأس مال المضاربة أو المشاركة مضافاً إليه الربح أو محسوماً منه الخسارة بنفس عملة البيانات المالية ، في حال إجراء عمليات المضاربة أو المشاركة بعملة مختلفة عن عملة البيانات المالية يجب لتحديد الربح أو الخسارة تنضيض موجودات المضاربة أو المشاركة بصرف تلك العملات بعملة البيانات المالية ويحمل وعاء المضاربة أو المشاركة ناتج فرق العملة ربحاً أو خسارة. في هذه الحالة إذا رغب رب مال المضاربة أو المشاركة أن يحول له البنك ما يستحقه بالعملة التي تم تسلم رأس مال المضاربة أو المشاركة بها، فإن العميل يتحمل نتائج فرق العملة ربحاً أو خسارة.

يتم تحويل أرصدة الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية بأسعار العملات الأجنبية المعتمدة في تاريخ البيانات المالية ، كما يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملة الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للبنك في بيان الدخل.

معلومات القطاعات

إن قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

كما أن القطاع الجغرافي يمثل بيئة اقتصادية يتم فيها تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تخضع لها المنتجات أو الخدمات المقدمة في بيئة اقتصادية أخرى.

2 أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء التمويلات المقدمة للعملاء وودائع العملاء، مبدئياً في تاريخ المتاجرة (التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية). يتم الاعتراف بالتمويلات عند تحويل الأموال إلى حسابات الموردين. يعترف البنك بودائع العملاء عندما تصل الأموال للبنك.

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية

يتم إثبات جميع أنواع الاستثمارات في تاريخ اقتنائها وتقاس بالتكلفة، وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الاستثمارات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

هي استثمارات يكون للبنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. حيث يتم إثباتها بالتكلفة مُضافاً إليها أية مصروفات مُباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يُؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو قيمة أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة المطفأة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية

ذمم البيوع المؤجلة

عقود المُرابحة

عند إبرام عقود المُرابحة فإن البنك يقوم بتطبيق مبدأ الإلزام في الوعد في المُرابحة للأمر بالشراء في حال عدم تطبيقه خيار الشرط وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 520 / م.ن/ ب 4 تاريخ 27 أيار 2009.

في حالة المُرابحة آجلة الدفع أو البيوع الآجلة الأخرى، تُوجّل الأرباح الناتجة عن المعاملة، أي الفرق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات التي تم إثباتها، من خلال حساب الأرباح المؤجلة. أما في الحالة التي يكون فيها سعر البيع النقدي للبضاعة المباعة أعلى من تكلفة المبيعات، فلا تُوجّل الأرباح الناشئة عن الفرق بين سعر البيع النقدي وتكلفة المبيعات، يعرض حساب الأرباح المؤجلة كحساب مقابل للمبالغ مستحقة التحصيل ذات العلاقة. ويتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند نشوئها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها.

يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة التي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية مُتعددة لاحقة بتوزيعها على الفترات المالية المُستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد.

في حال وجود هامش جدية يعتبر هذا المبلغ التزاماً على البنك ويمثل مبلغاً يرسم الأمانة ففي حال نكول العميل يؤخذ من هامش الجدية مقدار الضرر الفعلي الذي لحق بالبنك وفي حال نقص أو عدم وجود هامش الجدية أو ضمانات أخرى يسجل الفرق الناتج عن الضرر ذمماً على العميل وذلك في حال كان الوعد بالشراء ملزماً.

التمويل بالمُضاربة

يتم تسجيل عمليات تمويل المُضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عيناً) إلى المُضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعتبر به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده البنك من رأس مال المُضاربة.

2 أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

التمويل بالمضاربة (تتمة)

يتم تسجيل عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عيناً) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعتبرف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده البنك من رأس مال المضاربة.

يتم إثبات نصيب البنك في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمّا في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر البنك لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها رأس مال المضاربة.

إذا لم يسلم المضارب إلى البنك رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب.

في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية دون تعد من المضارب يتم إثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

التمويل بالمشاركة

يتم تسجيل حصة البنك في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.

يتم قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.

يتم تسجيل نصيب البنك في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمّا في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا نصيب البنك في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب البنك في رأس مال المشاركة.

يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى البنك نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

2 أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

تُقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المُباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتستهلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة الاستهلاك لدى المؤجر (البنك) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.

تُقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاستهلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.

تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة. وتثبت تكلفة الإصلاحات التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.

إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية. وفي الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها كمصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

الكفالات المالية

يقوم البنك من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.

يتم بدايةً تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلوة، العمولة). بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام البنك لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.

أي زيادة للالتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.

العلوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني

يقوم البنك في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا، فقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة) ويكون لحدث (أو أحداث) الخسارة تلك أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن المدين أو مجموعة المدينين يواجهون صعوبة مالية كبيرة، إخلال وتقصير في دفعات الربح أو المبلغ الأصلي، احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي، إشارة البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثلاً عدد متزايد من الديون والدفعات المؤجلة و/أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بتعثرات السداد.

2 أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني (تتمة)

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل معيار المحاسبة المالي رقم 30 نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة المالي رقم 11 بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما يطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على بعض الارتباطات التمويلية عقود الضمانات المالية ولكنه لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

يطبق البنك نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث المراحل التالية وذلك على أساس التغير في درجة التصنيف الائتماني منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على العقود المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو أقصر فترة إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً).

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة المرتبطة بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة 2) هي تقدير للخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر التعرض اعتباراً من تاريخ القياس ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للبنك والقيمة الحالية للمبلغ المتوقع استرداده لتلك الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره على تلك الموجودات المالية .

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض قيمة الائتمان على أساس الفرق بين صافي القيمة المدرجة والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية البنك بالنسبة للمخصصات المحددة كما هي دون تغيير.

وفي حالة عدم وجود رهونات أو ضمانات يمكن للبنك استرداد تعرضها، يتم تطبيق القواعد المطبقة في السابق وفقاً لسياسة البنك أو المتطلبات المحلية، أيهما أكثر صرامة، لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني (تتمة)

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

الموجودات المالية المضمحلة انتمائياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة انتمائياً. الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة انتمائياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- احتمالية إعلان المقترض إفلاسه أو إجرائه لإعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- إعادة هيكلية التسهيل من قبل البنك بشرط أن البنك لن ينظر في خلاف ذلك؛

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتمالية حدوث التعثر عند السداد؛ و
- الخسارة في حالة التعثر عند السداد؛ و
- قيمة التعرض للتعثر عند السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر في السداد

يعتبر العميل متعثراً في الحالات المبينة أدناه:

- عندما يتبين للمصرف عدم قدرة / أو رغبة العميل في سداد التزاماته تجاه المصرف أو المجموعة المصرفية دون اتخاذ أية إجراءات بحقه مثل تسهيل الضمانات أو إحالته إلى المتابعة القانونية.
- عند مضي تسعين يوم أو أكثر على:
- استحقاق الدين أو أحد أقساطه أو أرباحه / عوائده.
- جمود الحساب الجاري المدين لجهة التسديدات اعتباراً من تاريخ آخر عملية إيداع.
- تجاوز السقف الممنوح للحساب الجاري المدين بنسبة 10% منه أو أكثر اعتباراً من تاريخ هذا التجاوز.
- انكشاف الحسابات الجارية تحت الطلب
- دفع المطالبات الناجمة عن الحسابات خارج الميزانية نيابة عن العملاء، دون أن يتم سداد هذه الحسابات أو توثيقها كتسهيلات انتمائية مباشرة أصولاً.
- انقضاء تاريخ تجديد التسهيلات الائتمانية المتجددة

- عندما تخضع أحد / كافة التعرضات الائتمانية تجاه العميل لإعادة الهيكلة مرتين متتاليتين دون أن يتم الالتزام بشروطها.
- عندما يخل العميل بالالتزام بشروط إعادة الجدولة الأصولية التي تم بموجبها تحسين تصنيفه الائتماني وإخراجه من المرحلة الثالثة.
- عندما يخل العميل بالالتزام بشروط التعرضات التي تم تحسين تصنيفها الائتماني وإخراجها من المرحلة الثالثة لدى دفع كامل مستحققاتها التي لم تتجاوز مدة التأخر عن سدادها مئة وثمانون يوماً.
- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني (تتمة)

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

احتمالية حدوث التعثر عند السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. يقوم البنك بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطره الائتمانية ويتم تحليلها يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، يتم تقدير احتمال التعثر للتعرضات الائتمانية كما يلي:

- بالنسبة للتعرضات تجاه البنوك والحكومات يتم تقدير احتمال التعثر من خلال استخدام تقنية الربط مع البيانات الخارجية حيث يمكن مواءمة وربط درجات التصنيف الائتماني الداخلي المبني على مخاطر تعثر العميل بنظام التصنيف الائتماني المستخدم من قبل أحد وكالات التصنيف الائتماني الخارجي المتعمدة واستخدام معدل التعثر المرصود لكل درجة من درجات التصنيف الائتماني الخارجي لما يقابلها من درجات التصنيف الائتماني الداخلي.

- التعرضات تجاه الشركات يتم تقدير احتمال التعثر ضمن محفظة التسهيلات الائتمانية من خلال استخدام تقنية خبرة التعثر الداخلية وذلك انطلاقاً من تحليل تغير التصنيف او معدل التعثر المستمد من هذا النظام كما يتوجب معايرة هذا التقدير بالمعلومات الحالية والمستقبلية المعقولة وذات الصلة بطريقة غير متحيزة، وبناءً على المتوسط المرجح لثلاث سيناريوهات أساسي، متفائل ومتشائم.

- يستند تقدير احتمال التعثر لتعرضات التجزئة الى البيانات الداخلية كمصدر أساسي للمعلومات، ويحتسب على مستوى كل مجموعة من التعرضات على أساس درجة التصنيف الائتماني الداخلي التي صنفت ضمنها هذه المجموعة بالاستناد الى معدل التعثر التاريخي وصولاً الى معدل الخسارة مع ضرورة معايرة هذا التقدير بكافة المعلومات الحالية والمستقبلية المتاحة ذات الصلة، وبناءً على المتوسط المرجح لثلاث سيناريوهات أساسي، متفائل ومتشائم.

يستخدم البنك الميزان التجاري والنتائج المحلي الإجمالي كمدخلات الاقتصاد الكلي الرئيسية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

أنواع احتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

• احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهراً القادمة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من 12 شهراً). يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

• احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة "للمرحلة 2 والمرحلة 3".

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

يستخدم البنك النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية ويتم معايرة كافة المعاملات المقدرة بناء على معلومات تاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). وفقاً لسياسة البنك، يتطلب عمل مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني (تتمة)

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حال تعثر صاحب التمويل عن السداد. يتم احتساب ذلك بالأخذ في عين الاعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للبنك والتي يمكن استخدامها لاسترداد الموجودات المالية في حالة التعثر في السداد.

يتم تقدير الخسارة عند التعثر على مستوى كل درجة من درجات التصنيف الائتماني كنسبة من التعرض عند التعثر، وفي سبيل ذلك تستند المصارف إلى البيانات التاريخية المتوفرة لديها وتستخدم النماذج والأنظمة الداخلية لبناء درجات الخسارة عند التعثر واحتساب معدل الاسترداد التاريخي على مستوى كل تعرض، في حال عدم تمكن المصرف من إجراء أي تحليل تاريخي لتقدير معدل الاسترداد بالنسبة لأي فئة من فئات التعرضات الائتمانية غير المتعثرة نظراً لعدم كفاية البيانات المتاحة يتم استخدام الحدود الدنيا المذكورة في تعليمات مصرف سورية المركزي.

وفيما يتعلق بالضمانات العينية المقدمة من قبل طالب التمويل يتم طلب تحديد قيمة الضمانة من قبل مخمنين معتمدين من قبل الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري.

قيمة التعرض للتعثر عند السداد

تمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلية والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعهد بها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية

قيمة التعرض عند التعثر في السداد للبنود المدرجة في الميزانية هي المبالغ القائمة عند وقت حدوث التعثر في السداد. يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرةً الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها.

يجب تقدير المدفوعات باستخدام الاتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية

لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية؛ وبالتالي، يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية.

تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدي، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للبنك والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية. يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف الآخر. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدي.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني (تتمة)

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

الموجودات المالية المعاد إعادة جدولتها أو هيكلتها

سيتم تصنيف التعرضات الائتمانية المعاد هيكلتها أو جدولتها ضمن المرحلة 2 إلى أن يتم الالتزام بشروطها يمكن بعد ذلك إعادة هذه التعرضات إلى المرحلة الأولى.

الحوكمة

يُصادق مجلس الإدارة على كافة السياسات والاجراءات الهامة ذات الصلة، ويكون مجلس الإدارة المسؤول الأخير عن ملاءمة وحصافة ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في المصرف ومثانة وفعالية بيئة الضبط الداخلي ذات العلاقة لديه وبما يضمن كفاية المؤونات الخاصة واحتسابها بما يتسق مع السياسات والاجراءات الداخلية المعتمدة ومتطلبات تعليمات مصرف سورية المركزي والمعيار 30. تم تشكيل لجنة الأصول المتعثرة والمخصصات برئاسة رئيس المديرين التنفيذيين، من بين أعضائها كبار مسؤولي إدارة الائتمان ومراجعة الائتمان والمخاطر والمالية، ويكون من مسؤوليتها إعداد وتحضير واتخاذ ما يلزم لتطبيق متطلبات تعليمات مصرف سورية المركزي والمعيار 30 بكافة جوانبها بشكل مخطط وممنهج.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة لاسيما إدارة المخاطر بالسياسات والاجراءات التي اعتمدها مجلس إدارة المصرف وكذلك تقييم أنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بألية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لاسيما فيما يخص تقدير الآراء الحكمية وتوثيقها، إضافة الى اختبار فاعلية نظام التصنيف الائتماني الداخلي وأنظمة تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وصلاحيه النماذج والأنظمة المستخدمة وتقييد المصرف بمخرجاتها ويتم ذلك سنوياً ويتم رفع نتائج هذه المهمة إلى لجنة التدقيق أصولاً.

تحسين التصنيف الائتماني (التحول الخلفي)

يمكن تحسين تصنيف التعرضات الائتمانية من المرحلة 2 إلى المرحلة 1 وذلك دون إهمال أي مؤشر من المؤشرات التي تدل على الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 2 (المعايير المغطاة في جزء الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية أعلاه) موجودة؛
- التزام العميل بشروط التعرض الائتماني بعد سداد كافة المستحقات؛
- التزام العميل بشروط إعادة الجدولة الأصولية؛
- لا يجوز منح تسهيلات ائتمانية إضافية تزيد عن السقف الممنوحة أصلاً للعملاء المدرجين ضمن محفظة التسهيلات الائتمانية والذين تم تصنيف ديونهم ضمن المرحلة الثانية إلا بعد تحسن تصنيفها إلى المرحلة الأولى.

يمكن تحسين تصنيف التعرضات الائتمانية من المرحلة 3 إلى المرحلة 2 في إحدى الحالات التالية:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 3 (المعايير المغطاة في جزء التعثر في السداد أعلاه) موجودة؛
- سداد كافة المستحقات على التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صنفت ضمن المرحلة الثالثة والتي لم تبلغ مدة تأخرها عن السداد مئة وثمانين يوم.
- إجراء إعادة جدولة أصولية لكافة التسهيلات الائتمانية تجاه العميل، على أن تتوفر فيها الشروط التالية:
- 1- تسديد دفعة نقدية أولى من مصادر العميل الخاصة لا تقل نسبتها عن 10% من الرصيد القائم للتعرض الائتماني في حالة إعادة الجدولة الأولى، وترتفع النسبة إلى 20% في حال إعادة الجدولة للمرة الثانية.
- 2- إجراء إعادة الجدولة على شكل تسهيلات متناقصة ذات أقساط شهرية أو ربعية كحد أقصى.
- 3- ألا تزيد فترة السماح عن ستة أشهر.
- 4- ألا تزيد فترة سداد المديونية عن عشر سنوات متضمنة فترة السماح.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني (تتمة)

مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

الشطب

يقوم البنك بشطب جزء من أو كامل القيمة الدفترية للأصل المالي، عندما لا يعود لديه توقعات معقولة باسترداد هذا الأصل أو الجزء المعني منه. وهذا هو الحال بشكل عام عندما يحدد البنك بأن العميل صاحب التمويل لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل والتي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات البنك لاسترداد المبالغ المستحقة وذلك بعد عرض المبالغ المراد شطبها على هيئة الرقابة الشرعية.

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي

تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛

- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المخصصات المتنوعة؛

- حيثما تتضمن العقود المالية على كلاً من السقوف المستغلة أو غير المستغلة، قام البنك بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك السقف المستغل، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للسقف غير المستغل كمخصص في المخصصات المتنوعة.

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف

فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة التاريخية، يقوم البنك بمراجعتها وقياسها وبشكل إفرادي لتحديد فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.

يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص ويعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المصنف ضمن بند ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات التي تم تسهيلها أو تم نقلها للبنك. إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص. إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم إعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفض بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها من عملية تسهيل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.

لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام البنك الداخلي المعمول به لتصنيف التمويلات والذي يأخذ في الاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية، الصناعة، الموقع الجغرافي، نوع الضمانات، وضع المستحقات والعوامل الأخرى الملائمة. التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الائتمانية.

2 أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق (تتمة)

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

- الموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف عندما:

ينتهي حق البنك باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية عندما يقوم البنك بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يكون طرفاً في اتفاقية تلزمه الدفع إلى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.

تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من البنك تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

تمثل حسابات الاستثمار غير المدرجة في بيان المركز المالي الأموال المستلمة من قبل البنك من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لطلب أصحاب حسابات الاستثمار.

- المطلوبات المالية

يتم إخراج المطلوبات المالية من بيان المركز المالي عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

احتياطي مخاطر الاستثمار

هو المبلغ الذي يجنيه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر محتملة لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.

يقطع البنك بما يعادل (10%) من أرباح أصحاب الاستثمار المطلق بعد تنزيل حصة البنك كمضارب، وفق ما هو وارد في بيان الدخل كاحتياطي لمخاطر الاستثمار وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005. مع الأخذ بالعلم بإمكانية وجود بعض الفروقات في الاحتساب والناجمة عن تبرع البنك بجزء من حصته كمضارب لصالح بعض الحسابات الاستثمارية.

في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية. وفي حالة التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهةها.

احتياطي معدل الأرباح

هو المبلغ الذي يجنيه البنك من إيرادات أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (البنك) بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه في نهاية الفترة المالية ويعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للإيراد قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لإيراد الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب. في حالة التصفية يتم إعادة الفائض من احتياطي معدل الأرباح إلى حسابات أصحاب الاستثمار المطلق أو حقوق الملكية وذلك بحسب أصل اقتطاع المبلغ.

2 أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي. يتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية التالية:

أجهزة ومعدات 20%

أثاث ومفروشات 15 %

أجهزة الحاسب الآلي 20 %

عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.

تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها. لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن الكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويقيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يتم تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضرورياً وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، وتعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمرها الإنتاجي. فيما يلي نسب إطفاء الموجودات غير الملموسة:

برامج معلوماتية 20%

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

الإجارة

يقوم البنك بإثبات التزامات عقد الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار وحق استخدام الموجودات والذي يمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

أ) حق استخدام الموجودات

يقوم البنك بإثبات حق استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ويتم تعديلها لأي تأثير لتعديل أو إعادة تقييم عقد الإجارة. تمثل تكلفة حق استخدام الموجودات القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع / المستحق الدفع ويتضمن التكاليف المباشرة المبدئية وأي تكاليف لتفكيكها أو إيقاف تشغيلها. يقوم البنك بإطفاء حق استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإجارة إلى نهاية العمر الاقتصادي الإنتاجي للحق في استخدام الموجودات الذي يتزامن مع نهاية فترة عقد الإجارة باستخدام أساس منهجي يعكس نمط استخدام المنافع من حق استخدام الموجودات. كما يخضع حق استخدام الموجودات لاختبار انخفاض القيمة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات في بند منفصل في بيان المركز المالي.

ب) التزامات عقد الإجارة

في تاريخ بدء عقد الإيجار (التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام)، يقوم البنك بإثبات التزامات عقد الإجارة المقاسة بالقيمة العادلة لإجمالي الإيجارات المستحقة الدفع على مدى فترة عقد الإجارة. بعد تاريخ بدء عقد الإجارة، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإجارة ليعكس العائد على التزامات عقد الإجارة - عن طريق إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة وتخفيضها لتعكس مدفوعات إيجارات عقد الإجارة المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإجارة إذا حدث تعديل أو تغيير في مدة عقد الإجارة أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة. يتم إثبات القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإجارة ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

المخصصات

يعمل البنك في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصر عال من مخاطر التقاضي متاصل في عملياتها. ونتيجة لذلك، يكون البنك طرف في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للبنك.

عندما يمكن للبنك القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، ويعتبر هذه التدفقات محتملة، يسجل البنك مخصصات للقضية. عندما يعتبر البنك أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيد، أو محتملاً، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات طارئة.

ونظراً لعدم التيقن والتقدير المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، يأخذ البنك في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. يقوم البنك بتقديرات هامة ليصل لاستنتاج في هذا الخصوص.

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على البنك ناتج عن حدث سابق، والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة كما تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ضريبة الدخل (تتمة)

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجمهورية العربية السورية. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

حسابات الاستثمار غير المدرجة في بيان المركز المالي

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على أموال الوكالة المستلمة من قبل البنك من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهات حاملي حسابات الاستثمار. تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة وليس لدى البنك أي حق في هذه الموجودات. يتحمل العملاء كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من تلك الاستثمارات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية في قائمة المركز المالي للبنك حيث إن البنك لا يملك حرية استخدام أو استبعاد تلك الاستثمارات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين البنك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية.

التفاصيل

يتم إجراء تفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بدمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة. يحقق البنك إيراد من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الإيراد من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

(1) الإيراد من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن، يتم الاعتراف بهذا الإيراد على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الإيراد الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.

إن العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.

(2) الإيراد من الصفقات (العمليات):

مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية).

إن العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف (تتمة)

فيما يلي طرق الاعتراف بالإيرادات الناجمة عن ممارسة البنك لنشاطاته المعتادة:

- أ- إيرادات ذم البوع الأجلة
تثبت إيرادات عقود المرابحة على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة القسط المتناقص. وفي حالة وجود ذم أو أنشطة تمويلية متعثرة وعند عدم التأكد من استرداد تلك الإيرادات يتم تعليقها وفقاً لتعليمات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.
- ب- دخل الخدمات البنكية والعمولات
تثبت إيرادات الرسوم والعمولات عند استحقاقها حيث تعتبر كافة هذه الإيرادات خاصة بالمساهمين.
- ج- إيرادات المشاركة
يسجل الدخل من تمويل المشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمّا في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فأبّه يتم تسجيل نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا نصيب البنك في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب البنك في رأس مال المشاركة.
- د- إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الاستثمار المطلق

تثبت إيرادات البنك كمضارب لأصحاب الاستثمار المطلق وفقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك مقابل إدارة البنك لهذه الاستثمارات وفقاً للشروط الواردة في العقود الموقعة مع أصحاب الاستثمار المطلق.

التوزيعات النقدية للأسهم

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها عندما تصيح من حق البنك وقد تم إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين.

الموجودات المالية المرهونة

هي الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات والمنقولات التي لها سجل مصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتنزل ودائع المصارف الدائنة التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق:

يتم تقسيم الإيرادات إلى: إيرادات مشتركة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق، (مثل إيرادات التمويلات والاستثمارات)، وإيرادات من حق البنك وحده ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، كما أنهم لا يتحملون النفقات المرتبطة بها، (مثل إيرادات عمولات الخدمات المصرفية أو أرباح المتاجرة بالعملات).

يتم فصل الإيرادات المشتركة بكل عملة على حدى إلى إيرادات متأتية من استثمارات مموله كلياً من رأس مال البنك (استثمارات ذاتية) واستثمارات مموله بشكل مختلط (من رأس مال البنك وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق) وتقوم سياسة البنك على إعطاء الأولوية في الاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق، وبذلك لا يدخل البنك أمواله بالاستثمار إلا بما يزيد به وسطي المحفظة الاستثمارية عن وسطي أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الاستثمار.

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المٌطلقة (تتمة)

ويكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من استثمارات ممولة من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي توافق الهيئة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة) بعد طرح حصة مشاركة أموال البنك وحصته كمضارب واحتياطي مخاطر الاستثمار.

يحتسب المتوسط المرجح لحسابات الاستثمار المطلق بناء على متوسط رصيد هذه الحسابات اليومي في الشهر الواحد، ويحتسب المبلغ الداخل بالاستثمار بناء على المتوسط المرجح لحسابات الاستثمار بحسب النسب التالية:

حسابات التوفير	30%
حسابات لمدة شهر	50%
حسابات لمدة 3 أشهر – (حوالات، بنكنوت)	60%
حسابات لمدة 6 أشهر – (حوالات، بنكنوت)	65%
حسابات لمدة 9 أشهر	70%
حسابات لمدة 12 شهر – (حوالات، بنكنوت)	80%
حسابات لمدة 24 شهر	90%
حسابات لمدة 36 شهر	95%

يقوم البنك باحتساب حصته كمضارب بحد أقصى بنسبة 50%، وقد قام البنك بالتبرع بجزء من حصته كمضارب لصالح بعض الحسابات الاستثمارية خلال الربع الرابع من العام.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب الاستثمار المطلق بعد تنزيل حصة البنك كمضارب.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/ م ن / ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتم التنضيب واحتساب الأرباح بشكل ربعي، ويتم توزيع الأرباح ربعياً للحسابات التي استحققت أجالها خلال الربع، ولحسابات الإيداع الاستثماري، ولبعض أنواع الحسابات الأخرى.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق خسائر سيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق النسب أعلاه إلا في حال تعدي البنك أو تقصيره فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو مخالفته لشروط العقد.

لم يقم البنك خلال الفترة بتحميل وعاء المضاربة بأي مخصصات أو مصاريف (علماً أنه لم يصدر بعد قرار هيئة الرقابة الشرعية حول المصاريف الممكن تحميلها على الوعاء حتى نهاية الفترة).

2. أسس الإعداد والتغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

2.6 ملخص أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق (تتمة)

بلغ متوسط العائد على المبلغ المستثمر الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال الربع الأخير من السنة كما يلي:

2023

ليرة سورية	متوسط العائد الصافي على المبلغ الخاضع للاستثمار
3.63%	توفير
6.56%	وديعة استثمارية 3 أشهر
8.12%	وديعة استثمارية 6 أشهر
10.49%	وديعة استثمارية سنة

حسب اتفاقية شروط وأحكام عقود الخدمات البنكية والموافق عليها من هيئة الرقابة الشرعية فإنه لا يحق للمتعامل السحب من حساب الوديعة قبل حلول أجلها (كسر الوديعة). ويحق للبنك بإعادة منفردة في بعض الحالات الموافقة على ذلك بحيث يتم التخارج بالقيمة التي يتفق عليها الطرفان، فقد يكون بنفس مبلغ الوديعة أو بأقل أو بأكثر وبكامل الربح أو بجزء منه، ووفق مبدأ المبرأة الذي يقضي بإبراء المتخارج لأصحاب الحسابات الاستثمارية عند التخارج من أي ربح لم يوزع أو لم يظهر وإبرائهم له من أي خسارة لم تظهر وما تبقى من احتياطات مخاطر الاستثمار واحتياطات معدل الأرباح ومخصصات الديون الناتجة عنه لباقي المستثمرين.

وتعود أرباح الودائع المكسورة التي لم تعطى للعميل صاحب الوديعة إلى الوعاء الاستثماري ليتم إعادة توزيعها بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار.

بلغ متوسط العائد على المبلغ المستثمر الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

2023

ليرة سورية	متوسط العائد الصافي على المبلغ الخاضع للاستثمار
3.63%	توفير
6.66%	وديعة استثمارية 3 أشهر
8.13%	وديعة استثمارية 6 أشهر
10.49%	وديعة استثمارية سنة

في حال كانت نسبة مشاركة كل نوع من أنواع الودائع 100% يكون متوسط العائد على الاستثمارات كما يلي:

2023

ليرة سورية	متوسط العائد الصافي على المبلغ الخاضع للاستثمار
12.10%	توفير
11.10%	وديعة استثمارية 3 أشهر
12.51%	وديعة استثمارية 6 أشهر
13.11%	وديعة استثمارية سنة

3. نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
35,543,100	4,272,165,150	نقد في الخزينة
27,452,933,925	97,900,153,190	حسابات جارية لدى مصرف سورية المركزي
-	397,000,000	متطلبات الاحتياطي النقدي (*)
(25,725,439)	(96,466,567)	ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية (**)
<u>27,462,751,586</u>	<u>102,472,851,773</u>	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 397,000,000 ليرة سورية والذي يمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم: 7/ م ن تاريخ 21 كانون الثاني 2020، إن هذا الاحتياطي إلزامي لا يتم استعماله في أنشطة البنك التشغيلية.

إن توزيع إجمالي الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	مرتفع الجودة الائتمانية / عاملة
<u>27,452,933,925</u>	<u>98,297,153,190</u>	-	-	<u>98,297,153,190</u>	

إن الحركة الحاصلة على الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي خلال السنة :

2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	كما في 1 كانون الثاني التغيرات خلال السنة التغيرات الناجمة عن فروقات أسعار الصرف رصيد نهاية السنة
-	27,452,933,925	-	-	27,452,933,925	
25,000,006,640	26,247,757,990	-	-	26,247,757,990	
2,452,927,285	44,596,461,275	-	-	44,596,461,275	
<u>27,452,933,925</u>	<u>98,297,153,190</u>	-	-	<u>98,297,153,190</u>	

3. نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (تتمة)

(**) يوضح الجدول أدناه الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة بالعملات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي:

2023				
المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
25,725,439	-	-	25,725,439	كما في 1 كانون الثاني 2023
70,741,128	-	-	70,741,128	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة
96,466,567	-	-	96,466,567	رصيد نهاية السنة
2022				
المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
-	-	-	-	كما في تاريخ التأسيس
25,725,439	-	-	25,725,439	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة
25,725,439	-	-	25,725,439	رصيد نهاية السنة

4. إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل

2022	2023	
مصارف محلية ليرة سورية	مصارف محلية ليرة سورية	
14,936,079	12,929,854	حسابات جارية (*)
(283)	(245)	ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (**)
14,935,796	12,929,609	

إن توزيع إجمالي الإيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما يلي:

2022		2023			
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
14,936,079	12,929,854	-	-	12,929,854	مرتفع الجودة الائتمانية / عاملة
14,936,079	12,929,854	-	-	12,929,854	

4. إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل (تتمة)

(*) يوضح الجدول أدناه الحركة الحاصلة على الحسابات الجارية لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

2022	2023				كما في 1 كانون الثاني 2023
	المجموع ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	
					التغيرات خلال السنة
14,936,079	14,936,079	-	-	-	رصيد نهاية السنة
14,936,079	(2,006,225)	-	-	(2,006,225)	
14,936,079	12,929,854	-	-	12,929,854	

(**) فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية لإيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل:

2023				كما في 1 كانون الثاني 2023
المجموع ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	
283	-	-	-	رصيد نهاية السنة
(38)	-	-	-	
245	-	-	-	

2022				كما في تاريخ التأسيس
المجموع ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	
-	-	-	-	رصيد نهاية السنة
283	-	-	-	
283	-	-	-	

5. ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	2,193,042,476	ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	(175,915,646)	ينزل: الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
-	2,017,126,830	
-	(4,281,318)	ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية (*)
-	2,012,845,512	صافي ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية

يوضح الجدول أدناه التغيرات في أرصدة ذم البيوع المؤجلة:

2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	2,017,527,285	-	-	2,017,527,285	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	(400,455)	-	-	(400,455)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	2,017,126,830	-	-	2,017,126,830	رصيد نهاية السنة

(*) يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية بالمرحلة:

2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	4,281,318	-	-	4,281,318	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة
-	4,281,318	-	-	4,281,318	رصيد نهاية السنة

5. ذم البيوع المؤجلة و أرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)

تصنف ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية إلى فئتان:

أ- الشركات:

إن توزيع إجمالي أرصدة ذم البيوع المؤجلة الممنوحة للشركات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
-	-	-	-	-	مرتفع الجودة الائتمانية/ عاملة
-	1,516,312,252	-	-	1,516,312,252	متوسط الجودة الائتمانية/ عاملة
-	485,967,452	-	-	485,967,452	منخفض الجودة الائتمانية/ عاملة
-	-	-	-	-	متعثر / غير عاملة
-	2,002,279,704	-	-	2,002,279,704	

يوضح الجدول أدناه التغيرات في أرصدة ذم البيوع المؤجلة الممنوحة للشركات:

2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	2,002,279,704	-	-	2,002,279,704	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	2,002,279,704	-	-	2,002,279,704	رصيد نهاية السنة

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية لذم البيوع المؤجلة الممنوحة للشركات:

2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	4,275,138	-	-	4,275,138	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة
-	4,275,138	-	-	4,275,138	رصيد نهاية السنة

5. نمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة)

ب- الأفراد:

إن توزيع إجمالي أرصدة نمم البيوع المؤجلة الممنوحة للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2022	2023				
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	14,847,126	-	-	14,847,126	مرتفع الجودة الائتمانية / عاملة
-	-	-	-	-	متوسط الجودة الائتمانية / عاملة
-	-	-	-	-	منخفض الجودة الائتمانية / عاملة
-	-	-	-	-	متعثر / غير عاملة
-	14,847,126	-	-	14,847,126	

يوضح الجدول أدناه التغيرات في أرصدة نمم البيوع المؤجلة الممنوحة للأفراد:

2022	2023				
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	15,247,581	-	-	15,247,581	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	(400,455)	-	-	(400,455)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	14,847,126	-	-	14,847,126	رصيد نهاية السنة

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية لنمم البيوع المؤجلة الممنوحة للأفراد بالمرحلة:

2022	2023				
	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	6,180	-	-	6,180	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة
-	6,180	-	-	6,180	رصيد نهاية السنة

البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2023

6. موجودات ثابتة

التكلفة	أجهزة ومعدات ليرة سورية	أثاث ومفروشات ليرة سورية	أجهزة الحاسب الآلي ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
كما في 1 كانون الثاني 2023	2,051,651,500	701,670,000	471,705,000	3,225,026,500
الإضافات	4,928,120,000	263,540,000	-	5,191,660,000
كما في 31 كانون الأول 2023	6,979,771,500	965,210,000	471,705,000	8,416,686,500
الاستهلاك	238,414,416	88,900,501	79,924,333	407,239,250
كما في 1 كانون الثاني 2023	836,030,142	115,829,577	94,332,358	1,046,192,077
مصروف استهلاك السنة	1,074,444,558	204,730,078	174,256,691	1,453,431,327
كما في 31 كانون الأول 2023	5,905,326,942	760,479,922	297,448,309	6,963,255,173
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2023				
التكلفة	أجهزة ومعدات ليرة سورية	أثاث ومفروشات ليرة سورية	أجهزة الحاسب الآلي ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
كما في تاريخ التأسيس	-	-	-	-
الإضافات خلال الفترة	2,051,651,500	701,670,000	471,705,000	3,225,026,500
كما في 31 كانون الأول 2022	2,051,651,500	701,670,000	471,705,000	3,225,026,500
الاستهلاك	-	-	-	-
كما في تاريخ التأسيس	238,414,416	88,900,501	79,924,333	407,239,250
مصروف استهلاك الفترة	238,414,416	88,900,501	79,924,333	407,239,250
كما في 31 كانون الأول 2022	1,813,237,084	612,769,499	391,780,667	2,817,787,250
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2022				

7. موجودات غير ملموسة

برامج معلوماتية		
2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	960,719,680	التكلفة
960,719,680	7,317,261,536	رصيد بداية السنة / الفترة
-	(680,000)	الإضافات خلال السنة / الفترة
960,719,680	8,277,301,216	الاستبعادات
		رصيد نهاية السنة
		الإطفاء
-	374,000	رصيد بداية السنة / الفترة
374,000	222,640,862	مصرف الإطفاء للسنة / للفترة
-	(249,333)	الاستبعادات
374,000	222,765,529	رصيد نهاية السنة
		صافي القيمة الدفترية
960,345,680	8,054,535,687	

8. حق استخدام الأصول

إن القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصول والتزامات عقود الإجارة والحركة عليها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:

التزامات عقود الإجارة	حق استخدام الأصول	
ليرة سورية	مباني	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	18,434,103	كما في 1 كانون الثاني 2023
36,000	36,000	الإضافات
(36,000)	-	الدفعات
-	(10,396,840)	مصرف الاهتلاك
-	8,073,263	صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2023

إن القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصول والتزامات عقود الإجارة والحركة عليها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022:

التزامات عقود الإجارة	حق استخدام الأصول	
ليرة سورية	مباني	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	كما في تاريخ التأسيس
59,172,521	59,172,521	الإضافات
2,523,479	-	تكلفة الإجارة
(61,696,000)	-	الدفعات
-	(40,738,418)	مصرف الاهتلاك
-	18,434,103	صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2022

9. ضريبة الدخل

إن الحركة على الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	رصيد بداية السنة / الفترة يضاف: مصروف (إيراد) ضريبة الدخل (*)
-	(217,041,409)	
(217,041,409)	128,605,600	
(217,041,409)	(88,435,809)	

تم تقديم البيان الضريبي لعام 2022 حسب التاريخ المحدد له.
(*) تم احتساب مصروف (إيراد) ضريبة الدخل كما يلي:

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	صافي الربح قبل الضريبة التعديلات
1,645,132,442	46,948,102,827	تكاليف إصدار الأسهم مصروف مخصص الخسائر الائتمانية للمرحلة الأولى والثانية
(261,510,615)	-	أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية (**)
25,725,722	76,405,996	المبلغ الخاضع للضريبة
-	(46,556,852,465)	معدل الضريبة
(2,198,589,035)	-	مصروف (إيراد) ضريبة الدخل
(789,241,486)	467,656,358	نسبة رسم إعادة الإعمار
%25	%25	رسم إعادة الإعمار
(197,310,273)	116,914,100	مصروف (إيراد) ضريبة الدخل للسنة
%10	%10	
(19,731,037)	11,691,500	
(217,041,409)	128,605,600	

(**) استناداً الى كتاب الهيئة العامة للضرائب والرسوم رقم 726 / 3 ت ع بتاريخ 17 أيلول 2013، يتم فصل الأرباح (الخسائر) غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع التشغيلي عن إجمالي الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وبناء عليه يتم استبعادها من الربح الخاضع للضريبة، وهذه الأرباح (الخسائر) غير قابلة للتوزيع ولا تستخدم لزيادة رأسمال البنك. لم يكن لدى البنك أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع التشغيلي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (31 كانون الأول 2022 بلغت الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية 2,198,589,035 ليرة سورية).

10. موجودات أخرى

2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	دفعات مقدمة للموردين (*) مصاريف مدفوعة مقدماً مخزون لوازم مكتبية وقرطاسية سلف العمل والموظفين أخرى
-	952,550,470	
26,296,303	225,839,320	
251,000,000	159,156,000	
10,752,667	133,622,337	
-	22,920	
288,048,970	1,471,191,047	

(*) يتضمن مبلغ 900,000,000 ليرة سورية دفعات مقدمة للموردين لقاء مواد واكسسوارت لزوم مخدمات المركز الرئيسي في غرفة المعطيات غير مستلمة في عام 2023

11. وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

كما هو محدد في البند (1) من المادة 19 من القانون رقم 28 لعام 2001 يجب على البنوك الخاصة الاحتفاظ بنسبة 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي على شكل وديعة مجمدة لا يستحق عليها أية فائدة، يتم تحرير الوديعة المجمدة عند تصفية البنك. تم تسجيل البنك في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي بتاريخ 17 آب 2023، وبذلك فقد قام البنك بتحويل جزء من أرصدة البنك لدى مصرف سورية المركزي الى حساب الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي.

إن رصيد الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2023 هو كما يلي:

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,275,000,000	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
-	6,125,978,639	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية) (*)
-	7,400,978,639	

(*) كما في 31 كانون الأول 2023 بلغ رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي 487,659.5 دولار امريكي، حيث بلغ سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الليرة السورية في 31 كانون الأول 2023: 12,562 ليرة سورية.

12. أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	11,698,025,932	أرصدة جارية للعملاء - ليرة سورية
-	135,669,600	أرصدة جارية للعملاء - عملات أجنبية
-	11,833,695,532	

13. تأمينات نقدية

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	126,721,579	تأمينات قطع تصدير
-	17,000,000	تأمينات أخرى
-	4,323,950	تأمينات نقدية لقاء الكفالات
-	148,045,529	

14. مخصصات متنوعة

قام البنك بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية لبنود خارج بيان المركز المالي، وفيما يلي أدناه الحركة الخاصة بالمخصصات خلال السنة:

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	رصيد بداية السنة
-	1,383,588	المكون خلال السنة
-	1,383,588	رصيد نهاية السنة

إن توزيع إجمالي أرصدة بنود خارج بيان المركز المالي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	مرتفع الجودة الائتمانية / عاملة
-	1,000,781,750	-	-	1,000,781,750	متوسط الجودة الائتمانية / عاملة
-	668,155,000	-	-	668,155,000	منخفض الجودة الائتمانية / عاملة
-	-	-	-	-	متعثر / غير عاملة
-	1,668,936,750	-	-	1,668,936,750	

يوضح الجدول أدناه التغييرات في أرصدة تعرضات بنود خارج بيان المركز المالي والمتضمنة الكفالات والقبولات والسقوف المباشرة وغير المباشرة غير المستغلة:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	1,668,936,750	-	-	1,668,936,750	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	-	-	-	-	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	1,668,936,750	-	-	1,668,936,750	رصيد نهاية السنة

يوضح الجدول أدناه التغييرات في مخصص الخسائر الائتمانية لبنود خارج بيان المركز المالي:

2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني
-	1,383,588	-	-	1,383,588	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة
-	1,383,588	-	-	1,383,588	رصيد نهاية السنة

15. مطلوبات أخرى

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	29,029,001,918	حوالات واوامر دفع وشيكات مصدقة
4,274,188,670	12,605,128,984	نم مستحقة لأطراف ذات علاقة (*)
282,085,940	728,202,469	مستحق لجهات حكومية
56,280,398	107,612,015	نققات مستحقة غير مدفوعة
566,126,550	-	نم دائنة
5,178,681,558	42,469,945,386	

(*) قام بعض المساهمين المؤسسين بمنح البنك قرض حسن خلال وبعد فترة التأسيس بغرض تسهيل عمليات تسديد المبالغ المستحقة على البنك. بلغت مجموع المبالغ الممنوحة كقرض حسن أثناء مرحلة التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 مبلغ 10,198,754,754 ليرة سورية، قام المساهمون المؤسسون بالتنازل عن جزء من هذا القرض خلال الفترة المذكورة بقيمة 5,924,566,084 ليرة سورية، حيث بلغ رصيد القرض الحسن كما في 31 كانون الأول 2022 مبلغ 4,274,188,670 ليرة سورية. بلغ مجموع المبالغ الإضافية الممنوحة من المساهمين المؤسسين كقرض حسن كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 23,727,622,422 ليرة سورية، قام المساهمون المؤسسون بالتنازل عن جزء من هذا القرض خلال عام 2023 بقيمة 15,396,682,108 ليرة سورية، وبذلك يصبح رصيد القرض الحسن كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 12,605,128,984 ليرة سورية.

16. حسابات الاستثمارات المطلقة

2022	2023	
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	مؤسسات مالية ليرة سورية
-	538,545,088	-
-	73,000,000	-
-	288,833	-
-	611,833,921	-

حسابات التوفير لأجل

أعباء محققة غير مستحقة الدفع

إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

17. احتياطي مخاطر الاستثمار

إن الحركة على احتياطي مخاطر الاستثمار هي كما يلي:

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	رصيد بداية السنة
-	32,093	الإضافات خلال السنة (*)
-	32,093	رصيد نهاية السنة

(*) يقتطع البنك بما يعادل (10%) من أرباح أصحاب الاستثمار المطلق بعد تنزيل حصة البنك كمضارب وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005، وفق ما هو وارد في بيان الدخل كاحتياطي لمخاطر الاستثمار.

18. رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 25,000,000,000 ليرة سورية موزع على 250,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد. وجميع أسهم البنك اسمية تقسم إلى ثلاث فئات:

- (فئة أ) وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا لأشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتسدد قيمتها بالليرات السورية، باستثناء السوريين المقيمين في الخارج الذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتاباتهم بالأسهم بالقطع الأجنبي وفق التعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات ذات الصلة لاسيما مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف لهذا الغرض.

- (فئة ب) وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسدد قيمتها بالقطع الأجنبي وفق التعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات ذات الصلة لاسيما مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف لهذا الغرض.

- (فئة ج) وهي الأسهم التي تملكها مؤسسات القطاع العام المصرفي.

اكتتب المساهمون المؤسسون على ما نسبته 75% من أسهم رأس مال البنك بما يعادل 187,500,000 سهم. تم طرح باقي الأسهم (25%) للاكتتاب العام والبالغة 62,500,000 سهم وتم دفع كامل القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب. بلغت مصاريف إصدار الأسهم المدفوعة لغاية 31 كانون الأول 2022 مبلغ 261,510,615 ليرة سورية.

19. الاحتياطات

- الاحتياطي القانوني

بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وإشارة إلى التعميم رقم 369 / 100 / 3 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 وإلى التعميم رقم 952 / 100 / 1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 ، يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً 25% من رأسمال البنك. يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الاحتياطي القانوني:

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	الرصيد في بداية السنة
1,862,173,851	46,819,497,227	صافي ربح السنة
(217,041,409)	128,605,600	مصروف (إيراد) ضريبة الدخل
(2,452,927,285)	(46,556,852,465)	أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي
(807,794,843)	391,250,362	صافي الربح قبل الضريبة بعد استبعاد الأرباح غير المحققة
%10	%10	نسبة الاحتياطي القانوني المكون خلال السنة من صافي الربح قبل الضريبة
-	39,125,036	الاحتياطي القانوني المكون خلال السنة (*)
-	39,125,036	الرصيد في نهاية السنة

(*) لم يتم تشكيل احتياطي قانوني في عام 2022 بسبب عدم وجود أرباح محققة يمكن استخدامها في تشكيل الاحتياطات.

19. الاحتياطات (تتمة)

- الاحتياطي خاص

استناداً إلى المادة رقم 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 / 2003 وإشارة إلى التعميم رقم 369 / 100 / 3 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 وإلى التعميم رقم 952 / 100 / 1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 ، يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي الخاص. يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي الخاص مساوياً 100% من رأسمال البنك. يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الاحتياطي الخاص:

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	الرصيد في بداية السنة
1,862,173,851	46,819,497,227	صافي ربح السنة
(217,041,409)	128,605,600	مصروف (إيراد) ضريبة الدخل
(2,452,927,285)	(46,556,852,465)	أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي
(807,794,843)	391,250,362	صافي الربح قبل الضريبة بعد استبعاد الأرباح غير المحققة
%10	%10	نسبة الاحتياطي الخاص المكون خلال السنة من صافي الربح قبل الضريبة
-	39,125,036	الاحتياطي الخاص المكون خلال السنة (*)
-	39,125,036	الرصيد في نهاية السنة

(*) لم يتم تشكيل احتياطي خاص في عام 2022 بسبب عدم وجود أرباح محققة يمكن استخدامها في تشكيل الاحتياطات.

20. إيرادات نهم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية	2023	
31 كانون الأول 2022	ليرة سورية	
ليرة سورية	21,216,454	إيراد المرابحات – شركات
-	247,581	إيراد المرابحات – أفراد
-	21,464,035	

21. العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية	2023	
31 كانون الأول 2022	ليرة سورية	
ليرة سورية	32,517	حسابات التوفير
-	256,316	حسابات لأجل
-	288,833	

22. حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	
-	222,960	حصة البنك بصفته مضارب
-	20,920,149	حصة البنك بصفته وكيل بالاستثمار ورب مال
-	21,143,109	

23. صافي إيرادات الخدمات المصرفية

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	
-	18,375,230	عمولات على الاعتمادات والكفالات
-	185,741,207	رسوم خدمات بنكية
-	204,116,437	

24. نفقات الموظفين

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	
3,044,538,316	6,270,646,174	رواتب الموظفين
316,931,970	1,908,978,220	مكافآت
224,333,992	369,566,502	مساهمة البنك في التأمينات الاجتماعية
49,620,177	162,911,925	مصاريف التأمين الصحي
2,965,510	116,450,977	مهمات سفر
415,099,550	19,654,600	مصاريف تدريب
10,703,560	1,733,729	تعويضات أخرى
4,064,193,075	8,849,942,127	

25. مصاريف إدارية وعمومية

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية
31 كانون الأول 2022
ليرة سورية

2023	ليرة سورية	
20,680,900	694,976,515	ضيافة وتنظيف
15,728,350	512,525,500	قرطاسية ومطبوعات
21,118,500	468,407,336	مصاريف الكهرباء والمياه
37,430,000	372,460,760	مصاريف وقود
3,682,000	252,699,355	مصاريف صيانة
85,111,500	179,421,357	مصاريف حكومية
40,749,192	157,204,232	مصاريف الهاتف والانترنت
494,030,380	147,766,666	مصروف استشارات
1,379,500	119,232,600	مصاريف أنظمة معلومات
15,290,000	90,545,600	مصاريف نقل
12,723,741	68,169,005	مصاريف مختلفة
88,717,023	52,745,000	مصاريف اعلانات
-	45,510,140	مصاريف تأمين
-	37,747,600	مصاريف حراسة
-	24,252,000	مصاريف هيئة عامة للمساهمين
107,318,750	9,756,250	مصاريف الإيجار (عقود قصيرة الأجل)
2,523,479	-	تكلفة الاجارة
156,161	12,940,502	مصاريف اخرى
946,639,476	3,246,360,418	

26. مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022	2023				
المجموع ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
25,725,439	70,741,128	-	-	70,741,128	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
283	(38)	-	-	(38)	إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	4,281,318	-	-	4,281,318	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	1,383,588	-	-	1,383,588	بنود خارج بيان المركز المالي
25,725,722	76,405,996	-	-	76,405,996	رصيد نهاية السنة

27. حصة السهم من ربح السنة

تحتسب حصة السهم من صافي أرباح السنة بتقسيم أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة كما يلي:

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022	2023	
1,862,173,851	46,819,497,227	صافي ربح السنة – ليرة سورية
250,000,000	250,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة – سهم
7.45	187.28	الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح السنة – ليرة سورية

إن الحصة الأساسية للسهم من صافي ربح الفترة مطابقة للحصة المخفضة للسهم لعدم إصدار البنك أدوات قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح عند ممارستها.

28. النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد بيان التدفقات النقدية يتكون النقد وما في حكمه مما يلي:

2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	
27,488,477,025	102,172,318,340	نقد وحسابات جارية لدى مصرف سورية المركزي
14,936,079	12,929,854	يضاف: إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة 3 أشهر أو أقل
27,503,413,104	102,185,248,194	

29. أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 952 / 100 / 1 بتاريخ 12 شباط 2009 ، يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المدورة المحققة.

صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 314 / م ن بتاريخ 31 تشرين الأول 2023 والقاضي بالموافقة على قيام البنك الوطني الإسلامي بتشكيل مركز قطع بنوي بقيمة 4,876,595 دولار أمريكي من المصادر الذاتية للمصرف.

بلغت الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي 46,556,852,465 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023، (كما بلغت الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم رأس المال المودع لدى مصرف سورية المركزي 2,452,927,285 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

30. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن معاملات البنك المختلفة مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية أو أي أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية بالبنك.

تتكون تعويضات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة من المبالغ التالية:

2022 ليرة سورية	2023 ليرة سورية	تعويضات مجلس الإدارة (*) الراتب الأساسي وتعويضات (الإدارة التنفيذية)
-	-	
1,022,501,607	2,298,019,789	
1,022,501,607	2,298,019,789	

(*) خلال اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك الوطني الإسلامي بتاريخ 6 كانون الثاني 2023، قام أعضاء مجلس الإدارة بالتنازل عن التعويضات والبدلات المستحقة لهم عن عامي 2021، 2022، وعن تقاضيهم لأية أتعاب أو بدلات . كما لم يتم إقرار اية مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لعدم وجود أرباح محققة التزاماً مع قانون الشركات رقم 29 لعام 2011.

قد بلغت الأرصدة في نهاية السنة مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في البيانات المالية ما يلي:

2023			بنود بيان المركز المالي
المجموع	أعضاء مجلس الإدارة	الشركاء المؤسسين	حسابات جارية دائنة
460,400	460,400	-	مطلوبات أخرى
12,605,128,984	-	12,605,128,984	حسابات الاستثمار المطلق
50,000,000	50,000,000	-	السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2023
			بنود داخل بيان الدخل
(15,396,682,108)	-	(15,396,682,108)	تنازل المساهمين المؤسسين عن جزء من القرض الحسن
-	-	-	
المجموع	أعضاء مجلس الإدارة	الشركاء المؤسسين	
			2022
			بنود بيان المركز المالي
4,274,188,670	-	4,274,188,670	مطلوبات أخرى
			للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022
			بنود داخل بيان الدخل
(5,924,566,084)	-	(5,924,566,084)	تنازل المساهمين المؤسسين عن جزء من القرض الحسن

31. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي في قياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

- المستوى الأول: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
 - المستوى الثاني: طرق تقييم يكون فيها المستوى الأدنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة يمكن ملاحظتها مباشرة أو بشكل غير مباشر.
 - المستوى الثالث: طرق تقييم يكون فيها المستوى الأدنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة غير ملحوظة.
- فيما يلي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة والمتضمنة في البيانات المالية. لا يتضمن الجدول القيم العادلة للموجودات والمطلوبات غير المالية.

2022		2023		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
				الموجودات المالية
27,462,751,586	27,462,751,586	102,472,851,773	102,472,851,773	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
14,935,796	14,935,796	12,929,609	12,929,609	إيداعات لدى المصارف ومؤسسات مالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	-	2,012,845,512	2,012,845,512	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
288,048,970	288,048,970	1,471,191,047	1,471,191,047	موجودات أخرى
-	-	7,400,978,639	7,400,978,639	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
27,765,736,352	27,765,736,352	113,370,796,580	113,370,796,580	مجموع الموجودات المالية غير المحددة بالقيمة العادلة
				المطلوبات المالية
-	-	11,833,695,532	11,833,695,532	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
-	-	148,045,529	148,045,529	تأمينات نقدية
-	-	611,866,014	611,866,014	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
-	-	12,593,607,075	12,593,607,075	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

32. إدارة المخاطر

مقدمة

إن إدارة المخاطر هي عملية منتظمة لتحديد وقياس المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك خلال ممارسته لأعماله المختلفة، من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق ومخاطر سيولة ومخاطر تشغيلية، والعمل على إيجاد طرق ووضع ضوابط وتدابير رقابية للحد من آثار هذه المخاطر وضبطها ضمن المستويات المقبولة وتحديد المسؤولية لمعالجتها وضمان سير العمليات بما يضمن المحافظة على مستوى كفاية رأس المال والسيولة وفق الحدود المقررة من مصرف سورية المركزي والالتزام بالمبادئ والقواعد الشرعية ورفع التقارير الدورية والفورية الى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة.

32.1 المسؤوليات تجاه عملية إدارة المخاطر

أ. مسؤوليات مجلس الإدارة:

- العمل على تشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر تتألف من ثلاثة أعضاء من المجلس غير تنفيذيين وفق متطلبات الحوكمة.
- العمل على تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر على الهيكل التنظيمي للبنك تتمتع بالاستقلالية التامة عن أنشطة وأعمال البنك التي ينجم عنها تحمل البنك للمخاطر.
- الموافقة على توصيات لجنة المخاطر باعتماد وتحديث وتعديل سياسة إدارة المخاطر المقترحة ضمن التوجهات الاستراتيجية، وتقييم مدى فعاليتها في مواجهة مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومراجعتها بشكل دوري أو عند إجراء أي تغييرات عليها.
- المصادقة على كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- الاضطلاع على محاضر اجتماعات لجنة المخاطر وقراراتها وتوصياتها واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها.
- الاضطلاع على التقارير التي ترفعها إدارة المخاطر للجنة المخاطر للمجلس واتخاذ القرارات المناسبة بخصوصها.
- التأكد من أن الخطة الاستراتيجية للبنك تتوافق مع حدود المخاطر المقبولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة إدارة المخاطر.

ب. مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر:

- العمل على رسم وتحديد سياسات واستراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للبنك ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها والمصادقة عليها ومراجعتها بشكل دوري والتأكد من الالتزام بها.
- مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر والتوصية عليه لاعتماده من قبل مجلس الإدارة.
- عقد اجتماعات دورية لمناقشة وتقييم المخاطر وكيفية معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.
- دراسة ومراجعة التقارير الدورية المعدة من قبل إدارة المخاطر حول طبيعة المخاطر المختلفة وإبداء الرأي فيها ثم رفعها إلى مجلس الإدارة لدراستها والتوصية عليها.
- مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مصرف سورية المركزي الخاصة بإدارة المخاطر والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الاستثمار في حقوق الملكية وأية مخاطر هامة، بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تقييم المؤشرات التحذيرية الأولية لكافة أنواع المخاطر ووضع الإجراءات الكفيلة بتأمين التغطية اللازمة لها.
- الموافقة على وضع خطط الطوارئ وإدارة الأزمات بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- التقييم الدوري للسياسات والإجراءات الموضوعة لإدارة المخاطر بكافة أنواعها ووضع التحسينات اللازمة وذلك بشكل سنوي أو عند الحاجة لذلك.

ت. مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

- إيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر ورفع الإدارة بكفاءة وكفاءة.
- وضع سياسات وإجراءات عمل تحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام.
- تفعيل نظام الضبط الداخلي وتحديد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة المخاطر المختلفة.
- تنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقف المحددة.

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.1 المسؤوليات تجاه عملية إدارة المخاطر (تتمة)

ث. مسؤوليات إدارة المخاطر:

- اقتراح ومراجعة وتطوير استراتيجية وسياسات وإجراءات عمل لدائرة إدارة المخاطر في البنك بجميع أنواعها (المخاطر التشغيلية وأمن المعلومات، مخاطر السوق والسيولة، مخاطر التمويل وأية مخاطر أخرى) بما يتوافق مع التشريعات والتعليقات المتعلقة بإدارة المخاطر الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، والعمل على تطبيق هذه الإجراءات وهذه السياسة.
- دراسة وتحديد وتقييم كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك في مجال المخاطر الائتمانية وإبداء الرأي بتوصيات المنح الائتماني.
- مراقبة الأنشطة التي يمارسها البنك والتي لها علاقة بإدارة المخاطر السوقية ومخاطر السيولة ومقارنة حدودها وضوابطها وسقوطها مع ما هو محدد بتعليمات مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ومع المحددات والضوابط والسقوف الواردة في سياسة البنك الاستثمارية ووثيقة الإقدام على المخاطر.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق أسلوب التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية في مراكز عمل البنك والتأكد من بقاء مستوى هذه المخاطر ضمن الحدود المقبولة والتوصية للرئيس التنفيذي ولجنة المخاطر بإجراء المعالجة اللازمة للتخفيف من الآثار المترتبة على وقوع هذه المخاطر التشغيلية.
- مراقبة تطور نسبة كفاية رأس المال بما يضمن التوافق مع متطلبات بازل II والتعليقات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- إعداد التقارير الدورية الخاصة بعمل إدارة المخاطر ورفعها إلى لجنة المخاطر.
- متابعة تطبيق القرارات الصادرة عن لجنة المخاطر في البنك ومراقبة التزام كافة مراكز العمل بهذه القرارات.
- رفع التوصيات المناسبة بخصوص محاولة التخفيف من بعض المخاطر التشغيلية والترتيب مع مراكز العمل المعنية في البنك بخصوص دراسة إمكانية إجراءات تحويل بعض المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك مثل (شركات التأمين، شركات الحراسة).
- مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بالمحفظة الائتمانية والتأكد من اقتطاع المخصصات اللازمة التزاماً بمتطلبات مصرف سورية المركزي وتوجيهات مجلس الإدارة.
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أنواع التعرضات ضمن التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية رقم 30 الموضوع من قبل مصرف سورية المركزي.

ج. الأهداف الاستراتيجية لإدارة المخاطر

- يمثل الهدف الرئيس لإدارة المخاطر لدى البنك في توفير بيئة أعمال آمنة تعمل على تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف لضمان عملية سليمة لإدارة مخاطر البنك.
- إعداد وتحديث سياسات إدارة المخاطر ذات الأهمية التي تشمل المستوى المقبول من المخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر.
- متابعة التزام الجهات ذات العلاقة بإدارة المخاطر بتنفيذ مهامها المحددة في الحاكمية المؤسسية لإدارة المخاطر الواردة في سياسات إدارة المخاطر.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر لجميع المستويات الإدارية المختلفة في البنك.
- تحليل العمليات التي تنفذ في البنك والتأكد من تحديد الضوابط الرقابية اللازمة بما يتناسب مع المستوى المقبول من المخاطر ونوع المخاطر وحجمها.
- مراقبة جميع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بشكل مستمر، وإعداد هيكل المخاطر وفقاً لنوع المخاطر ودرجة أهميتها.
- المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية للبنك من خلال تحديد المستوى المقبول من المخاطر.
- إيجاد نظام تقارير فعال لإدارة المخاطر يتوافق مع متطلبات معيار لجنة بازل للرقابة البنكية "مبادئ تجميع البيانات وإعداد تقارير إدارة المخاطر".
- تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة المالية رقم 30 وذلك ضمن تعليمات مصرف سورية المركزي.
- الاحتفاظ بمستوى أمن من رأس المال من خلال الالتزام بالحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي مع الاحتفاظ بهوامش إضافية من رأس مال مرتفع وذو جودة عالية قادر على امتصاص الخسائر.
- التأكد من جاهزية الموقع البديل للبنك (موقع المعافاة من الكوارث) بالإضافة إلى مواقع بديلة أخرى.

ح. مسؤولية إدارة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر ودليل الإجراءات.
- التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتناكد من استقلالية هذه الإدارة.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقييم فعاليتها وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن احتمالية إخفاق متعاملي البنك بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو بعد ذلك، أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها، وتكون في عدم سداد الدين (المرابحة)، أو عدم تسليم الأصل (السلم)، أو عدم قيام الشريك بتسليم نصيب البنك من رأس المال والربح (المضاربة / المشاركة).

سياسة مخاطر الائتمان

تتضمن سياسة مخاطر الائتمان الضوابط التالية:

- تحديد المخاطر الاستثمارية والتمويلية التي قد يتعرض لها البنك.
- دراسة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك ومراقبة تركيزات المخاطر فيها.
- مراجعة مستويات مخفضات مخاطر الاستثمار والتمويل والتأكد من كفايتها ومن اتباعها وتنفيذها من قبل الجهات المعنية عند تحديد شروط منح التمويل أو الاستثمار.
- تحديد تصنيف للمخاطر بحسب نظام التصنيف الداخلي المطبق في البنك لطالب التمويل من خلال دراسة توصيات منح التمويل.
- التأكد من الالتزام بكافة السقوف المحددة كمخفضات للمخاطر.
- التأكد من أن معايير منح ائتمان سليمة ومحددة جيداً. حيث يجب أن تتضمن هذه المعايير إشارة واضحة للسوق المستهدفة للبنك والفهم الشامل للمقترض أو الطرف المقابل، وكذلك الغرض وهيكل الائتمان ومصدر سداده.
- استخدام أنظمة المعلومات والتقنيات التحليلية لقياس مخاطر الائتمان الكامنة في جميع البنود داخل وخارج الميزانية. واستخدام أنظمة المعلومات الإدارية التي توفر معلومات كافية عن تكوين المحفظة الائتمانية، بما في ذلك تحديد مخاطر التركيزات.
- التأكد من أن وظيفة منح الائتمان تعمل بشكل صحيح وأن التعرضات الائتمانية ضمن المستويات الاحترازية التي تتفق مع المعايير والحدود الداخلية والإبلاغ عن الاستثناءات من السياسات والإجراءات والحدود في الوقت المناسب إلى المستوى المناسب للإدارة.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وقبل الضمانات ومخفضات المخاطر الأخرى):

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		بنود داخل بيان المركز المالي
27,427,208,486	98,200,686,623	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
14,935,796	12,929,609	إيداعات لدى المصارف ومؤسسات مالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	2,012,845,512	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية للأفراد
-	14,840,946	الشركات الكبرى
-	1,998,004,566	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-	7,400,978,639	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>27,442,144,282</u>	<u>107,627,440,383</u>	
		بنود خارج بيان المركز المالي
-	-	تعهدات مقابل اعتمادات مستندية
-	-	تعهدات مقابل قبولات
-	86,479,000	تعهدات مقابل كفالات
-	1,582,457,750	ارتباطات وسقوف تمويل غير مستعملة
-	1,668,936,750	
<u>27,442,144,282</u>	<u>109,296,377,133</u>	إجمالي المخاطر الائتمانية

البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغلقة عامة سورية
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2023

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية، يوضح الجدول التالي توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات عن العام 2023.

2023	اجمالي قيمة التمويلات ليرة سورية	تامينات نقدية ليرة سورية	عقارات ليرة سورية	اخرى ليرة سورية	اجمالي قيمة الضمانات (*) ليرة سورية	صافي التعرض بعد الضمانات ليرة سورية	الخسارة الائتمانية المتوقعة ليرة سورية
بنود داخل بيان المركز المالي							
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	98,297,153,190	-	-	-	-	98,297,153,190	96,466,567
إيداعات لدى المصارف ومؤسسات مالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	12,929,854	-	-	-	-	12,929,854	245
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية	2,017,126,830	-	2,002,279,704	14,847,126	2,017,126,830	-	4,281,318
للأفراد	14,847,126	-	-	14,847,126	14,847,126	-	6,180
الشركات الكبرى	2,002,279,704	-	2,002,279,704	-	2,002,279,704	-	4,275,138
بنود خارج بيان المركز المالي							
كفالات:							
لقاء حسن تنفيذ	86,479,000	4,323,950	82,155,050	-	86,479,000	-	52,081
لقاء اشترك في مناقصات	-	-	-	-	-	-	-
لقاء الدفع	-	-	-	-	-	-	-
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	1,582,457,750	-	1,582,457,750	-	1,582,457,750	-	1,331,507
إجمالي المخاطر الائتمانية	101,996,146,624	4,323,950	3,666,892,504	14,847,126	3,686,063,580	98,310,083,044	102,131,718

(*): الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل فردي.
لا يملك البنك تعرضات ائتمانية ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2023 ، ولم يكن لدى البنك أية تسهيلات ائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022.

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها ضمن المرحلة الثانية، لم يتم إعادة هيكلة أية تسهيلات خلال عام 2023 .

الديون المعاد جدولتها

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير عاملة وأخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير العاملة بموجب جدول أصولية وتم تصنيفها ضمن المرحلة الثانية، لم يتم إعادة جدولتها أية تسهيلات خلال عام 2023

توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجات التصنيف الداخلي للبنك

أ- الشركات:

يوضح الجدول أدناه توزيع التعرضات الائتمانية المباشرة تجاه الشركات حسب فئات نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023

الخسائر الائتمانية المتوقعة				التعرض عند التعثر				مجال احتمال التعثر الحدي (12 شهر)	درجات التصنيف الائتماني الداخلي
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي		
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
-	-	-	-	-	-	-	-	(%0.58 - %1.44)	مرتفع الجودة الائتمانية / عاملة
1,178,985	-	-	1,178,985	1,516,312,252	-	-	1,516,312,252	(%1.92 - %3.76)	متوسط الجودة الائتمانية/ عاملة
3,096,153	-	-	3,096,153	485,967,452	-	-	485,967,452	(%4.77 - %15.11)	منخفض الجودة الائتمانية/ عاملة
-	-	-	-	-	-	-	-	%100	متعثر / غير عاملة
4,275,138	-	-	4,275,138	2,002,279,704	-	-	2,002,279,704		الاجمالي
									نسبة التغطية

لم يكن لدى البنك أية تسهيلات ائتمانية مباشرة كما في 31 كانون الأول 2022.

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ب- الأفراد:

يوضح الجدول أدناه توزيع التعرضات الائتمانية المباشرة تجاه الشركات حسب فئات نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

2023

الخسائر الائتمانية المتوقعة				التعرض عند التعثر				مجال احتمال التعثر الحدي	درجات التصنيف الائتماني
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	(12 شهر)	الداخلي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
6,180	-	-	6,180	14,847,126	-	-	14,847,126	(%1.87 - %0.22)	مرتفع الجودة الائتمانية / عاملة
-	-	-	-	-	-	-	-	(%7.27 - %3.74)	متوسط الجودة الائتمانية/ عاملة
-	-	-	-	-	-	-	-	(%32.56 - %8.74)	منخفض الجودة الائتمانية/ عاملة
-	-	-	-	-	-	-	-	%100	متعثر / غير عاملة
6,180	-	-	6,180	14,847,126	-	-	14,847,126		الإجمالي
									نسبة التغطية

لم يكن لدى البنك أية تسهيلات ائتمانية مباشرة كما في 31 كانون الأول 2022.

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

بنود خارج بيان المركز المالي

يوضح الجدول أدناه توزيع التعرضات الائتمانية غير المباشرة حسب فئات نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف

كما في 31 كانون الأول 2023

الخسائر الائتمانية المتوقعة				التعرض عند التعثر				مجال احتمال التعثر الحددي (12 شهر)	درجات التصنيف الائتماني الداخلي
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الاجمالي		
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
-	-	-	-	-	-	-	-	(%0.58 - %1.44)	مرتفع الجودة الائتمانية / عاملة
952,425	-	-	952,425	1,000,781,750	-	-	1,000,781,750	(%1.92 - %3.76)	متوسط الجودة الائتمانية / عاملة
431,163	-	-	431,163	668,155,000	-	-	668,155,000	(%4.77 - %15.11)	منخفض الجودة الائتمانية / عاملة
-	-	-	-	-	-	-	-	%100	متعثر / غير عاملة
1,383,588	-	-	1,383,588	1,668,936,750	-	-	1,668,936,750		الإجمالي نسبة التغطية

لم يكن لدى البنك أية تسهيلات ائتمانية غير مباشرة كما في 31 كانون الأول 2022.

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

التركيزات في التعرضات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

إجمالي	أفراد	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	البند / القطاع الاقتصادي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
98,200,686,623	-	-	-	-	98,200,686,623	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
12,929,609	-	-	-	-	12,929,609	إيداعات لدى المصارف ومؤسسات مالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
2,012,845,512	14,840,946	1,515,133,267	482,871,299	-	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	-	-	-	-	-	موجودات الأخرى
7,400,978,639	-	-	-	-	7,400,978,639	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
107,627,440,383	14,840,946	1,515,133,267	482,871,299	-	105,614,594,871	الإجمالي 2023
27,442,144,282	-	-	-	-	27,442,144,282	الإجمالي 2022

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.3 تركيزات المخاطر

تنشأ التركزات عند قيام مجموعة من المراسلين أو العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة المراسلين أو العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي قد تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى. تدل التركزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين.

32.4 مخاطر السوق

يقصد بمخاطر السوق مخاطر الخسائر في المراكز الاستثمارية المحتفظ بها للمتاجرة داخل وخارج بيان المركز المالي والتي تنشأ عن حركة أسعار السوق، أي التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير (بما في ذلك الصكوك)، وفي محافظ الاستثمار المدرجة خارج المركز المالي بشكل انفرادي، (ومن أمثلة ذلك الحسابات الاستثمارية المقيدة). وترتبط المخاطر بالتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية لموجودات محددة، (ومن أمثلة ذلك: سعر لموجود موضوع عقد سلم، والقيمة السوقية لصكوك، والقيمة السوقية لموجودات مربحة تم شراؤها وسوف يتم تسليمها على مدى فترة زمنية محددة)، كما ترتبط مخاطر التقلبات بأسعار صرف العملات.

سياسة مخاطر السوق

تتضمن سياسة مخاطر السوق الضوابط التالية:

- تنويع الاستثمارات وتوزيعها على عدة قطاعات ومناطق جغرافية.
- دراسة توجهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلد، العملة، السوق، الأداة والطرف المقابل.
- موائمة مراكز العملات وبما يتناسب مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- دراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الجديدة وبيانها من خلال مذكرة تحليلية مفصلة قبل الدخول بها.
- إدارة فجوات معدلات العائد والتكلفة للموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة للتخفيف من مخاطر معدل العائد والتي تعرف بانخفاض معدل العائد على الاستثمارات مقارنة مع السوق المحلي والتي تنشأ بسبب ارتفاع معدل العائد "الفائدة" في السوق المحلي وعدم مقدرة البنك على زيادة معدل العائد على التمويلات الممنوحة بمعدل عائد ثابت (كالمرابحة).

32.5 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك مؤسسة سورية وإن الليرة السورية هي العملة الأساسية المستخدمة. يتم مراقبة التركيز في كل عملة على أساس يومي للتأكد من بقائها في مستوى معقول حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ ب 1 بتاريخ 4 شباط 2008 وتعديلاته وخاصة القرار 1409 /م ن/ ب 4 بتاريخ 24 تموز 2016. لا يتعامل البنك مع المشتقات، مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة، أو عقود مقايضة العملة الأجنبية، ولا يقوم بأية عمليات تغطية لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بإعداد تحليل حساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ الموجب في الجدول التالي صافي الارتفاع المتوقع في بيان الإيراد أو حقوق الملكية.

أثر الزيادة 10%

ليرة سورية			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
2023			
دولار أمريكي	61,259,786,390	6,125,978,639	6,125,978,639
2022			
دولار أمريكي	13,178,421,365	1,317,842,137	988,381,602
أثر النقص (10%)			
ليرة سورية			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
2023			
دولار أمريكي	(61,259,786,390)	(6,125,978,639)	(6,125,978,639)
2022			
دولار أمريكي	(13,178,421,365)	(1,317,842,137)	(988,381,602)

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.5 مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

31 كانون الأول 2023		(بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)
إجمالي ليرة سورية	دولار أمريكي ليرة سورية	الموجودات
55,133,807,751	55,133,807,751	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
6,125,978,639	6,125,978,639	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
61,259,786,390	61,259,786,390	مجموع الموجودات
-	-	المطلوبات وحقوق المساهمين
-	-	مبالغ مستحقة لموردين
-	-	أرصدة دائنة لمساهمين مؤسسين
-	-	مجموع المطلوبات
-	-	حقوق المساهمين
-	-	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
61,259,786,390	61,259,786,390	صافي مركز العملات

32.6 فجوة العائد

مخاطر العائد

أسوة بباقي المؤسسات المالية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح مع أصحاب حسابات الإستثمار على أساس عقد المضاربة والذي بموجبه لا يتعهد البنك مسبقاً لأصحاب حسابات الإستثمار بأي أرباح حيث يتحمل المودع (رب المال) خسارة أمواله بينما يتحمل البنك (المضارب) خسارة جهده، أما في حال الخسارة نتيجة التعدي و التقصير فيتحمل البنك كامل الخسارة وبالتالي لا يخضع البنك لأي مخاطر عائد جوهريّة.

إلا أن اتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تؤدي إلى المخاطر التجارية المنقولة عندما لا تسمح نتائج البنك بتوزيع أرباح تتماشى مع معدلات السوق، وعليه يسعى البنك لإدارة فجوات معدل العائد بشكل فعال من خلال تحقيق التوازن بالاستحقاقات بين الموجودات والمطالب بما يتناسب مع اتجاهات عوائد السوق المتوقعة، لتجنب أي آثار سلبية محتملة على قيمة إيراداته ناجمة على تخلي البنك عن جزء من حصته في الربح (جزء من حصة المضاربة) للتقارب مع عوائد السوق السائدة.

لقد تم احتساب فجوة العائد على أساس اخذ صافي الأصول المولدة للربح بعد طرح تكلفة الالتزامات التي قد تنتج عنها و أخذ أثر تغير معدل العائد ب 2% و أثره على حقوق المساهمين بعد خصم الضريبة.

أثر الزيادة 2%

الأثر على حقوق الملكية ليرة سورية	أثر الزيادة في معدل العائد 2% ليرة سورية	الفجوة التراكمية لغاية سنة ليرة سورية	2023
15,993,142	22,059,507	1,102,975,338	
-	-	-	2022

أثر النقص (2%)

الأثر على حقوق الملكية ليرة سورية	أثر النقص في معدل العائد 2% ليرة سورية	الفجوة التراكمية لغاية سنة ليرة سورية	2023
(15,993,142)	(22,059,507)	(1,102,975,338)	
-	-	-	2022

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.6 فجوة العاد (تتمة)

مخاطر العائد (تتمة)

المجموع	من سنة	من 9 أشهر إلى سنة	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	فجوة العائد 2023
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات
2,017,126,831	302,606,405	63,448,491	59,565,372	570,106,243	1,020,999,865	-	400,455	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
2,017,126,831	302,606,405	63,448,491	59,565,372	570,106,243	1,020,999,865	-	400,455	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الموجودات المطلوبة وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق
-	-	-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	-	-	مجموع المطلوبات
-	-	-	-	-	-	-	-	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
611,545,088	-	18,000,000	-	4,000,000	51,000,000	-	538,545,088	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
611,545,088	-	18,000,000	-	4,000,000	51,000,000	-	538,545,088	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
1,405,581,743	302,606,405	45,448,491	59,565,372	566,106,243	969,999,865	-	(538,144,633)	الصافي

32.7 خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل

تم العمل على وضع خطة استمرارية الأعمال لضمان استمرار الأنشطة والعمليات الحيوية، من خلال تزويد البنك بالطرق والوسائل والأدوات التي تمكن من التعامل بشكل فعال مع الأزمات والطوارئ والحوادث التشغيلية والكوارث التي من الممكن أن يتعرض لها. وتعكس هذه الخطة متطلبات البنك بشكل مستمر ودائم فهي خاضعة للتعديل حسب التطورات المستقبلية. وقد تم العمل على الخطة من خلال إجراء تقييم إدارة المخاطر وتحديد الخدمات الحيوية والهامة للبنك، وتهدف هذه الخطة إلى:

- الاستعداد والاستجابة للطوارئ والحوادث التشغيلية.
- حماية الأصول المعلوماتية وموارد البنك.
- ضمان استمرار الخدمات الحيوية.
- الحفاظ على السمعة وثقة أصحاب المصلحة والمتعاملين.
- الامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الوصائية.

وقد تم تشكيل لجنة مؤقتة خاصة للتأكد من جاهزية المركز البديل (مركز الطوارئ) في البنك الوطني الإسلامي، والتي قامت بمراجعة الخطة للتأكد من فعاليتها من خلال تنفيذ سيناريوهات إيقاف للأعمال الحيوية للبنك في مركز البيانات الرئيسي وتشغيلها من خلال المركز البديل، على أن يتم العمل على إجراء هذه الاختبارات بشكل دوري وإجراء مراجعة سنوية للخطة لتقييم الوضع العام للبنك عند حدوث حوادث تشغيلية لم يتم التطرق لها أثناء وضع الخطة.

32.8 مخاطر السيولة

هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته العادية أو عدم الوفاء بمتطلبات السيولة المطلوبة ضمن النسب المحددة من مصرف سورية المركزي أو بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم للزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار الى تسهيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء الى مصادر أموال ذات تكلفة عالية، أو تلك الناتجة عن عدم قيام مديني البنك بسداد المبالغ المطلوبة منهم في وقت استحقاقها.

سياسة مخاطر السيولة

تتضمن سياسة مخاطر السيولة الضوابط التالية:

- التأكد من وضع معايير سليمة ومحددة لاستثمار مصادر أموال البنك من الليرات السورية والعملات الأجنبية.
- التأكد من وضع طريقة واضحة لتقييم مخاطر السيولة التي قد تواجه البنك والتخفيف منها مع مراعاة معايير الشريعة الإسلامية وقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي.
- مراعاة وجود نسب للسيولة الواجب توفرها لدى البنك بشكل دائم أعلى من الحدود الدنيا للنسب المقررة حسب تعليمات مصرف سورية المركزي سواء للسيولة بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية أو بكافة العملات والعمل على مراقبتها ومتابعتها بشكل يومي والالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 588/م ن / ب 4 لعام 2009.
- قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبار كل ربع سنة أو عند الضرورة لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة (Stress test) حسب تعليمات مصرف سورية المركزي وتحديث حدود مخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار.
- تحليل السيولة (فجوات الاستحقاق) بشكل دوري وفقاً لمتطلبات مصرف سورية المركزي
- مراعاة تأمين الأرصدة النقدية الكافية في حسابات البنك لدى مصرف سورية المركزي ولدى المصارف المرسله لضمان تسديد كافة الالتزامات المترتبة عليه في الأوقات المحددة لها.

البنك الوطني الإسلامي شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2023

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.8 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	من تسعة أشهر إلى سنة	من ستة أشهر إلى تسعة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر	من شهر إلى ثلاثة أشهر	خلال شهر	سبعة أيام فأقل	2023
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	الموجودات
102,472,851,773	-	-	-	-	-	-	102,472,851,773	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
12,929,609	-	-	-	-	-	-	12,929,609	إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
2,012,845,514	302,606,405	63,448,491	59,565,372	570,106,243	1,016,718,548	-	400,455	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
6,963,255,173	6,963,255,173	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
8,054,535,687	8,054,535,687	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
8,073,263	8,073,263	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الموجودات
1,471,191,045	-	384,995,320	-	1,086,195,725	-	-	-	موجودات أخرى
88,435,809	-	-	-	88,435,809	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
7,400,978,639	7,400,978,639	-	-	-	-	-	-	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
128,485,096,512	22,729,449,167	448,443,811	59,565,372	1,744,737,777	1,016,718,548	-	102,486,181,837	مجموع الموجودات
11,833,695,532	-	-	-	-	-	-	11,833,695,532	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
148,045,529	-	-	2,161,975	-	2,161,975	-	143,721,579	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
1,383,588	-	-	-	-	-	-	1,383,588	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
42,469,945,386	-	-	-	-	12,605,128,984	-	29,864,816,402	مخصص ضريبة الدخل
54,453,070,035	-	-	2,161,975	-	12,607,290,959	-	41,843,617,101	مطلوبات أخرى
611,866,014	-	18,096,164	-	4,009,781	51,178,850	-	538,581,219	مجموع المطلوبات
55,064,936,049	-	18,096,164	2,161,975	4,009,781	12,658,469,809	-	42,382,198,320	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
73,420,160,463	22,729,449,167	430,347,647	57,403,397	1,740,727,996	(11,641,751,261)	-	60,103,983,517	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
-	73,420,160,463	50,690,711,296	50,260,363,649	50,202,960,252	48,462,232,256	60,103,983,517	60,103,983,517	فجوة الفنة
-	-	-	-	-	-	-	-	الفجوة التراكمية

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.8 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع ليرة سورية	أكثر من سنة ليرة سورية	أكثر من 9 أشهر إلى سنة ليرة سورية	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر ليرة سورية	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر ليرة سورية	أكثر من شهر إلى 3 أشهر ليرة سورية	أكثر من 7 أيام إلى شهر ليرة سورية	حتى 7 أيام ليرة سورية	2022
27,462,751,586	-	-	-	-	-	-	27,462,751,586	الموجودات نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
14,935,796	-	-	-	-	-	-	14,935,796	إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
2,817,787,250	2,817,787,250	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
960,345,680	960,345,680	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
18,434,103	18,434,103	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الموجودات
288,048,970	-	251,000,000	-	5,386,667	21,906,053	9,756,250	-	موجودات أخرى
217,041,409	217,041,409	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
31,779,344,794	4,013,608,442	251,000,000	-	5,386,667	21,906,053	9,756,250	27,477,687,382	مجموع الموجودات
5,178,681,558	-	-	-	4,840,315,220	-	338,366,338	-	مطلوبات أخرى
5,178,681,558	-	-	-	4,840,315,220	-	338,366,338	-	مجموع المطلوبات
26,600,663,236	4,013,608,442	251,000,000	-	(4,834,928,553)	21,906,053	(328,610,088)	27,477,687,382	فجوة السيولة 2022
-	26,600,663,236	22,587,054,794	22,336,054,794	22,336,054,794	27,170,983,347	27,149,077,294	27,477,687,382	فجوة تراكمية 2022

32. إدارة المخاطر (تتمة)

32.9 المخاطر التشغيلية

هي الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية أو خلل أنظمة الضبط الداخلية في البنك أو عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة، أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة، أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون، أو تلك الناجمة عن مصدر حدث خارجي.

سياسة المخاطر التشغيلية

تتضمن سياسة المخاطر التشغيلية الضوابط التالية:

- التأكد من التزام كافة موظفي البنك بالسياسات والتعليمات وأدلة الإجراءات المقررة لدى البنك وتعريفهم بها والتأكد من الفهم الصحيح لها لضمان سير العمل على أفضل ما يمكن وتفادي الوقوع في الأخطاء التي من الممكن أن تتسبب بمخاطر أو بخسائر للبنك.
- التزام كل مستوى إداري بممارسته للصلاحيات المحددة له ومراقبة مدى تقيده بها وعدم تجاوزها.
- مراعاة فصل المهام بين الموظفين، وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب بالمصالح أو بمهام العمل.
- اتباع إجراءات تخفيف المخاطر لتحويل المخاطر الممكن تحويل مسؤولية تبعيتها إلى الغير مثل شركات التأمين أو إسناد بعض العمليات لجهات أخرى في إطار التزامها بالعقود الموقعة معها وبالقوانين والتشريعات المرعية ومعرفة حجم الخسائر المتوقعة عليها وكيفية معالجتها وإدارتها ومقدرتها على تحملها.
- وضع خطط للتعافي من الكوارث واستمرارية العمل والتأكد دائماً من جاهزية هذه الخطط وإدارة البيانات والسجلات واللجوء إلى النسخ الاحتياطي (Back up) لتمكين البنك من الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حال حصول أعطال قاسية كتعطل أجهزة الاتصال أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية والتكنولوجية أو حصول أضرار في البنية المادية للموجودات.
- وضع سياسات ودليل إجراءات بخصوص أمن المعلومات.

32.10 مخاطر عدم الالتزام بالشرعية

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة. لتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي :

- التدريب المستمر للعاملين في البنك.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك للأسس الشرعية التي يقوم عليها
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

32.11 مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على البنك أو قطاع البنوك بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال البنك. تقوم إدارة البنك بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من أثرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك.

33. بنود خارج الميزانية

2023	لغاية سنة ليرة سورية	من سنة لغاية خمس سنوات ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
الاعتمادات	-	-	-
الكفالات	86,479,000	-	86,479,000
السقوف غير المستغلة	1,582,457,750	-	1,582,457,750
المجموع	1,668,936,750	-	1,668,936,750

34. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

للفترة منذ تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2022	2023	أخرى	خدمات الدفع الإلكتروني	فروع	عمليات	الخزينة	تمويل	البيان	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	المؤسسات ليرة سورية	الأفراد ليرة سورية	
8,123,155,119	60,400,792,740	15,396,682,108	2,920,000	171,936,207	19,260,230	44,778,530,160	31,216,454	247,581	إجمالي الإيرادات
(25,725,722)	(76,405,996)	-	-	-	(1,383,588)	(70,741,090)	(4,275,138)	(6,180)	مصروف مخصص الخسائر الانتمائية
8,097,429,397	60,324,386,744	15,396,682,108	2,920,000	171,936,207	17,876,642	44,707,789,070	26,941,316	241,401	نتائج أعمال القطاع
-	(7,363,427)	-	-	(7,042,501)	-	-	(320,926)	-	مصاريف موزعة على القطاعات
(6,452,296,955)	(13,368,920,490)	(13,368,920,490)	-	-	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
1,645,132,442	46,948,102,827	2,027,761,618	2,920,000	164,893,706	17,876,642	44,707,789,070	26,620,390	241,401	الربح قبل الضرائب
217,041,409	(128,605,600)	54,492,571	(11,902)	(699,515)	(72,866)	(182,203,089)	(109,815)	(984)	ضريبة الدخل
1,862,173,851	46,819,497,227	2,082,254,189	2,908,098	164,194,191	17,803,776	44,525,585,981	26,510,575	240,417	صافي ربح (خسارة) القطاع للسنة
31,779,344,794	128,485,096,512	16,585,490,977	-	-	-	109,886,760,022	1,998,004,567	14,840,946	موجودات القطاع
31,779,344,794	128,485,096,512	16,585,490,977	-	-	-	109,886,760,022	1,998,004,567	14,840,946	مجموع الموجودات
5,178,681,558	55,064,936,049	13,466,345,741	-	41,449,161,191	149,429,117	-	-	-	مطلوبات القطاع
5,178,681,558	55,064,936,049	13,466,345,741	-	41,449,161,191	149,429,117	-	-	-	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

35. إدارة رأس المال

إن إدارة رأس المال هي عملية مستمرة لضمان توفر رأسمال كاف لتلبية متطلبات رأس المال الرقابية وضمان الاستخدام الأمثل لرأس المال. حيث يتم استخدام الطريقة المعيارية لبازل 2 لقياس متطلبات رأس المال الرقابي فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق. أما فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية فيتم حساب متطلبات رأس المال الرقابي لها بطريقة المؤشر الأساسي. ويتكون رأس مال البنك من:

- رأس المال المدفوع، والاحتياطيات والأرباح المدورة.

- ينزل صافي الموجودات الثابتة غير المادية.

أ- كفاية رأس المال

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب ألا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%. وفيما يلي احتساب كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول:

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
25,000,000,000	25,000,000,000	رأس المال
(852,264,049)	(667,869,359)	خسائر متراكمة
2,452,927,285	49,009,779,750	أرباح مدورة غير محققة
-	39,125,036	احتياطي قانوني
-	39,125,036	احتياطي خاص
(960,345,680)	(8,054,535,687)	الموجودات غير الملموسة
25,640,317,556	65,365,624,776	الأموال الخاصة الأساسية
25,725,722	102,131,717	مخصصات مرحلة أولى ومرحلة ثانية حسب المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 30
25,725,722	102,131,717	صافي الأموال الخاصة المساندة
25,666,043,278	65,467,756,493	صافي حقوق المساهمين حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
4,304,644,628	8,544,675,470	الموجودات المثقلة
-	24,623,066	حسابات خارج الميزانية المثقلة
1,524,512,560	-	مخاطر السوق
-	225,372	المخاطر التشغيلية
5,829,157,188	8,569,523,908	
440.30%	%763.96	نسبة كفاية رأس المال
439.86%	%762.77	نسبة كفاية الأموال الأساسية
96.39%	%89.03	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين
%0.10	%0.16	نسبة الأموال المساندة إلى مجموع الأموال الخاصة المساندة والأساسية

35. إدارة رأس المال (تتمة)

ب- تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع ليرة سورية	لأكثر من سنة ليرة سورية	لغاية سنة ليرة سورية	2023
			الموجودات
102,472,851,773	-	102,472,851,773	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
12,929,609	-	12,929,609	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
2,012,845,512	302,606,405	1,710,239,107	موجودات ثابتة
6,963,255,173	6,963,255,173	-	موجودات غير ملموسة
8,054,535,687	8,054,535,687	-	حق استخدام الموجودات
8,073,263	8,073,263	-	موجودات أخرى
1,471,191,047	-	1,471,191,047	موجودات ضريبية مؤجلة
88,435,809	-	88,435,809	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
7,400,978,639	7,400,978,639	-	مجموع الموجودات
128,485,096,512	22,729,449,167	105,755,647,345	
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
11,833,695,532	-	11,833,695,532	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
148,045,529	-	148,045,529	تأمينات نقدية
1,383,588	-	1,383,588	مخصصات متنوعة
42,469,945,386	-	42,469,945,386	مطلوبات أخرى
54,453,070,035	-	54,453,070,035	مجموع المطلوبات
611,866,014	-	611,866,014	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
55,064,936,049	-	55,064,936,049	إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
73,420,160,463	22,729,449,167	50,690,711,296	الصافي

35. إدارة رأس المال (تتمة)

ب- تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	2022
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
			الموجودات
27,462,751,586	-	27,462,751,586	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
14,935,796	-	14,935,796	إيداعات لدى المصارف والمؤسسات المالية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
2,817,787,250	2,817,787,250	-	موجودات ثابتة
960,345,680	960,345,680	-	موجودات غير ملموسة
18,434,103	18,434,103	-	حق استخدام الموجودات
288,048,970	-	288,048,970	موجودات أخرى
217,041,409	217,041,409	-	موجودات ضريبية مؤجلة
31,779,344,794	4,013,608,442	27,765,736,352	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
5,178,681,558	-	5,178,681,558	مطلوبات أخرى
5,178,681,558	-	5,178,681,558	مجموع المطلوبات
26,600,663,236	4,013,608,442	22,587,054,794	الصافي

36. ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية

2022	2023	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	86,479,000	كفالات
-	86,479,000	لقاء حسن تنفيذ
-	1,582,457,750	سقوف تسهيلات انتمائية مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة
-	1,668,936,750	

ب- التزامات تعاقدية

لا يوجد لدى البنك التزامات تعاقدية كما في 31 كانون الأول 2023.

37. الدعاوى القضائية

لا يوجد أي دعاوى قضائية مرفوعة على البنك كما في 31 كانون الأول 2023.

38. ارقام مقارنة

تم اعادة تبويب بعض الأرصدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 لتتناسب مع تبويب أرصدة السنة الحالية، ويلخص الجدول التالي المبالغ التي تم إعادة تبويبها:

المبالغ	الشرح	التبويب في 31 كانون الأول 2023	التبويب في 31 كانون الأول 2022
ليرة سورية			
(254,338,250)	اعادة تصنيف جزء من الأرباح المدورة غير المحققة	الخسائر المتراكمة المحققة	أرباح مدورة غير محققة
566,126,550	اعادة تصنيف المبالغ المستحقة لموردين ضمن المطلوبات الأخرى	مطلوبات اخرى	مبالغ مستحقة لموردين
4,274,188,670	اعادة تصنيف الأرصدة الدائنة لمساهمين مؤسسين ضمن المطلوبات الأخرى	مطلوبات اخرى	أرصدة دائنة لمساهمين مؤسسين